بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان

Voluntary Disclosure and Corporate Governance for Service Companies Listed in Amman Stock Exchange

إعداد الطالب

فرسان عبد الله النصيرات

الرقم الجامعي

2009730001

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود حسن قاقيش

الفصل الدراسي الأول

2013 - 2012

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان

Voluntary Disclosure and Corporate Governance for Service Companies Listed in Amman Stock Exchange

إعداد

فرسان عبد الله محمود النصيرات

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في

جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش	مشرفاً ورئيساً	....
قسم المحاسبة، جامعة اليرموك		
الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري	عضواً	....
قسم المحاسبة، جامعة اليرموك		
الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً	....
قسم المحاسبة، جامعة آل البيت		

تاريخ المناقشة

٢٩ ذو الحجة ١٤٣٣هـ

٢٠١٢/١١/١٤م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى كل إنسان حوى قلبه مخافة الله تعالى

إلى كل إنسان فاض قلبه محبة للرسول عليه الصلاة والسلام

إلى ذرات هذا الوطن الغالي

إلى روح والدي الطاهرة

إلى وصية الرسول عليه الصلاة والسلام ((أمي الغالية))

إلى كل الإخوة والأحبة والأصدقاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، جل جلاله ذو الفضل والمنة الذي أنعم علي بالعلم وأعانني على إنجاز هذه الرسالة، وأسأله عزوجل أن تكون من العلم النافع الذي ينتفع به، وأصلي وأسلم على خير خلقه نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

بعد الإنتهاء من إعداد هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أقدم الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل محمود حسن قاقيش الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وغمرني بحلمه وعطائه وبتوجيهاته القيمة التي أغنت بحثي هذا، وساعدت بإخراجه إلى النور.

وإلى جميع أساتذتي الأفاضل الأعزاء أعضاء هيئة التدريس في كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية لما أولوني إياه من رعاية واهتمام خلال فترة دراستي..

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة و أثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

الباحث.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قائمة المحتويات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

قائمة المختصرات
IFC (International Finance Corporation)
OECD (Organization for Economic Corporation and Development)
CIPE(Center for International Private Enterprise)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الدراسة باللغة العربية

النصيرات، فرسان عبدالله. الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات بالتطبيق على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. 2012م.

(المشرف: أ.د. محمود حسن قاقيش)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية، إضافة إلى معرفة أثر عدد من العوامل (حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، ووجود لجنة التدقيق، وتركز الملكية، وهيكل الملكية، وحجم مكتب التدقيق، ودرجة الفصل بين رئيس المجلس الإدارة ومنصب المدير العام، ودرجة تعقيد عمليات الشركة، وحجم الشركة، والرفع المالي للشركة، وربحية الشركة، ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة) على هذا الإفصاح.

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات المساهمة الاردنية الخدمية المدرجة في بورصة عمان وعددها (58) شركة وذلك لسنة 2010، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تطوير مؤشر للإفصاح عن الحوكمة يحتوي على (56) بنداً من المعلومات المتعلقة بالحوكمة جميعها بيانات إختيارية كما تم تطوير نموذج للإنحدار المتعدد والذي تضمن عدداً من المتغيرات المستقلة ومستوى الإفصاح عن الحوكمة كمتغير تابع.

أظهرت نتائج تحليل الإنحدار أن مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات للشركات الخدمية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (46.2%) وهي نسبة منخفضة ومتفاوتة بين الشركات، كما أظهرت الدراسة أن حجم مكتب التدقيق والرافعة المالية هي من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة، بينما يعتبر حجم الشركة ونسبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أقل العوامل تأثيراً على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، كما وأظهرت الدراسة إلى أن هناك علاقة إرتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين كل من حجم مكتب التدقيق، والرافعة المالية، بينما العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية كانت سلبية، وعدم وجود علاقة إرتباط بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين متغيرات الحوكمة الأخرى المتمثلة بكل من (وجود لجنة تدقيق، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، وحجم الشركة، ونسبة العائد على الملكية، ونسبة كبار المساهمين، ونسبة ملكية المؤسسات).

أوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم تغطيها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات- الإفصاح الإختياري- الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 محددات الدراسة

1-6 مخطط الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

ظهر مفهوم الحوكمة بقوة في الآونة الأخيرة بإعتباره السبب المباشر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهذا ينطبق على الحوكمة بشكل عام وعلى حوكمة الشركات بشكل خاص، وتعتبر إدارة الشركات بيئة من الثقة والقيم والأخلاق الحميدة من قبل جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك أصحاب المصلحة، والحكومة، والجمهور العام، ومقدمي الخدمات المهنية، وقطاع الشركات (Aras and Crowther, 2010).

تعود جذور دراسة حوكمة الشركات إلى القرن التاسع عشر أثر نشوء الشركات المساهمة العامة وما رافقها من بروز المشاكل التي ترافقت مع فصل الملكية عن الإدارة، وهو المفهوم الذي أصبح يعرف لاحقًا بمشكلة الوكالة (Agency Problem)، وبالتالي برزت الحاجة إلى إيجاد ضوابط وترتيبات تلزم إدارات الشركات بالعمل على تحقيق مصالح المساهمين (الوزير، 2007).

أظهرت نتائج التحقيق في إنهيار بعض الشركات الضخمة كشركة إنرون وغيرها في السنوات الأخيرة إلى ضعف أنظمة الحوكمة المطبقة في تلك الشركات، و كرد فعل سريع أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون ساربانس أوكسلي في تموز 2002، لإستباق الإخفاقات في الشركات المماثلة محلياً، بما يؤكد على ضرورة تحسين وإصلاح الحوكمة للشركات على المستوى الدولي. وقد تم نشر تقرير هيغز وتقرير سميث في كانون الثاني 2003 في المملكة المتحدة كرد فعل على فشل إدارة الشركات (Solomon and Solomon, 2004).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما في ما يتعلق بالإفصاح فيتضمن هذا المبدأ ضرورة إعطاء مستخدمي التقارير المحاسبية المعلومات اللازمة لتقديم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وقد أكدت أهمية هذا المبدأ المحاسبي ما نصت عليه قوانين الشركات في جميع البلدان بوجوب نشر القوائم المالية (الصفار، 2008).

2-1 مشكلة البحث:

تنبع مشكلة حوكمة الشركات لحداثة هذا المفهوم، حيث ترجع جذور الحوكمة إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها الكثير من النظريات كنظرية المشروع ونظرية التنظيم والإدارة، مما أدى إلى كثرة تعريفات الحوكمة إذ لا يوجود تعريف قاطع وموحد لهذا المفهوم، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير ومع ذلك هناك شبه إتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته ومعايير تقييمه (Fawzy، 2003).

ومما سبق يمكن أن نلخص أسئلة الدراسة على النحو التالي:

1- إلى أي مدى تهتم الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان المالي بالإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات في التقارير السنوية؟

2- هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان من جهة وبين(حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، ووجود لجنة التدقيق، وهيكل الملكية، وحجم مكتب التدقيق، ودرجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، ودرجة تعقيد عمليات الشركة، وحجم الشركة، والرفع المالي للشركة، وربحية الشركة، وتركز الملكية ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة) من جهة اخرى؟

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1-3 أهداف الدراسة:

1- التعرف على مدى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية بالنسبة للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.

2- التعرف على العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات الخدمية بين الشركات الخدمية وكل من العوامل المستقلة التالية وهي (حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، ووجود لجنة التدقيق، وتركز الملكية، وهيكل الملكية، وحجم مكتب التدقيق، ودرجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام، ودرجة تعقيد عمليات الشركة، وحجم الشركة، والرفع المالي للشركة، وربحية الشركة، ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة).

1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع حسب علم الباحث، حيث تضيف هذه الدراسة مزيدا من المعلومات عن حوكمة الشركات والإفصاح الإختياري للشركات الأردنية وخاصة فيما يتعلق بالخدمية منها. ولما للحوكمة والإفصاح الإختياري من أهمية إقتصادية وضماناً لسير العمل بالشركات فإن هذه الدراسة تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

1-5 محددات الدراسة:

إقتصرت هذه الدراسة على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان حيث تم جمع التقارير المالية لهذه الشركات لسنة 2010 وبالتالي يحد من امكانية تعميم هذه النتائج على جميع السنوات والقطاعات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

6-1 مخطط الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول، حيث سيتناول:

الفصل الأول: المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية ومحددات الدراسة.

الفصل الثاني: تناول الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثالث: تناول الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة.

الفصل الرابع: تناول منهجية الدراسة (مجتمع وعينة الدراسة وأدوات البحث ومتغيرات ونموذج الدراسة).

الفصل الخامس: تناول تحليل النتائج ومتغيرات الدراسة

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم حوكمة الشركات

2-2 دوافع ظهور الحوكمة

2-3 أهمية حوكمة الشركات

2-4 محددات الحوكمة

2-5 أبعاد حوكمة الشركات

2-6 مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المتعلقة بالحوكمة

2-7 الأردن وتطبيقات الحوكمة

2-8 الإفصاح

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل مفهوم حوكمة الشركات، وأهميتها، ومبادئها، ومحدداتها، وأبعادها، والإفصاح في القوائم المالية.

2-1 مفهوم حوكمة الشركات:

المفهوم اللغوي للحوكمة هو إصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسئولية(درويش، 2007).

لا يوجد تعريفاً واحداً مقبولاً لحوكمة الشركات، بل هناك اختلافات كبيرة لتعريف هذا المصطلح في مختلف البلدان. فهناك وجهة نظر ضيقة يقتصر فيها مفهوم حوكمة الشركات على العلاقة بين الشركة ومساهميها، أما من ناحية أخرى فيمكن النظر إلى حوكمة الشركات بإعتبارها شبكة من العلاقات ليس فقط بين الشركة وأصحابها (المساهمين)، ولكن أيضا بين الشركة ومجموعة واسعة من أصحاب المصالح الأخرى كالموظفين والعملاء والموردين وحملة السندات (Solomon and Solomon, 2004).

إن مصطلح حوكمة الشركات هو الترجمة لمصطلح "Corporate Governance" ولكننا لا نجد ترجمة محددة فالبعض تبنى مصطلح حوكمة الشركات وآخرون تبنوا مصطلح الحاكمية المؤسسية وآخرون أطلقوا عليه الإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، وفي هذه الدراسة سوف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نستخدم مفهوم حوكمة الشركات، وإن تعددت المصطلحات فكلها تعبر عن معنى واحداً، فقد عرف الكثير من الباحثين والمختصين حوكمة الشركات بأنها مجموعة العلاقات بين الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة، وهي تمثل الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وأساليب تحقيقها والرقابة على الأداء (OECD Organization for Economic Corporation and Development, 1999).

كما عرف بلتاجي (2003، ص10) الحاكمية المؤسسية على أنها " إدارة موارد الشركات وخاصة المساهمة بمعرفة أصحاب الملكية الجماعية المشتركة المتمثلين في حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمدقق الخارجي والمقرضين والجهات الحكومية والمديرين والعملاء والعاملين ولجان التدقيق في الشركة، وذلك بهدف تحقيق الانضباط المالي والإداري وتعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة من خلال التطبيق الكفؤ والفعال للقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الداخلي والخارجي ومعايير إدارة الجودة الشاملة التي تتضمن الإفصاح والشفافية والمساءلة و الاستقلالية والعدالة ".

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC (International Finance Corporation) الحوكمة بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (يوسف، 2007) .

وعرفها (اتحاد المصارف العربية، 2002) بأنها تقابل " الحكم المؤسساتي" باعتبارها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها التنفيذ.

2-2 دوافع ظهور الحوكمة:

إن من أهم دوافع ظهور الحوكمة في الآونة الأخيره هو ما يلي(درويش، 2007):

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- تقويم أداء الإدارة العليا بالمنشآت وتعزيز المساءلة.

2- توفير الحوافز لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهميها.

3- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء المنشآت بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين ممثلين في الجمعية العمومية.

4- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المنشأة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

5- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المنشأة.

6- تشجيع المنشآت على الاستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة.

7- توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المنشأة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.

8- توفير إطار واضح لمهام كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بما يضمن عدم حدوث لبس أو غموض أو تداخل بين اختصاصات هذه الأطراف.

9- تحقيق نوع من التكامل بين المنشأة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

10- توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسئولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسئولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-3 أهمية حوكمة الشركات:

ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة، مع أنه بالإضافة لما سبق يمكن توضيح أهمية الحوكمة من خلال النقاط الآتية:

1- يمكن تعزيز وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية، والذي من شأنه المساعدة على سرعة إكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري وإتخاذ الإجراءات الواجبة بشأنها وعلاج أسبابها وآثارها قبل تفاقمها وتأثيرها على حياة الشركة.

2- حماية أصول الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية.

3- تحسين أداء الشركة وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها، وكذلك تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية فيها ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها (نفس المصدر السابق).

4- زيادة القيم الديمقراطية للعدالة والمساءلة والمسئولية، والشفافية في الشركات(CIPE, 2008).

2-4 محددات الحوكمة:

هناك إتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والمحددات الداخلية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

2-4-1 المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (OCED, 2004):

- مجلس الإدارة: يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسئولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح كافة ومعاملتهم معاملة عادلة.
- الهيكل التنظيمي: يعتبر إعداده جزءاً من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لغرض تحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وخطوط تفويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة.
- النظام المحاسبي والمالي: الأداة التي توفر ما يحتاجه مستخدمو البيانات، حيث يعتبر القاعدة الأساسية لإتخاذ القرارات الإستراتيجية والتشغيلية.
- قيم الشركة: تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.

2-4-2 المحددات الخارجية:

وترجع أهمية المحددات إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة، وتقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص وتشمل المحددات الخارجية ما يأتي (ريحاوي، 2008) :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- البيئة الإقتصادية والإجتماعية والقانونية والمناخ العام للإستثمار: والتي تتعلق بطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي والقانوني السائد (قانون الشركات، سوق المال، تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي مثل البنوك وهيئة الأوراق المالية والبورصة.
- الإلتزام بالمعايير الدولية المحاسبية: وتتعلق في التقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة في التطبيق لتعزيز خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي، ووضع آلية للتقيد بها، وتوحيد المعالجات التي ستستخدم لقياس الأحداث المالية وتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات، من أجل ملاءمة وتعزيز عملية التحكم المؤسسي.
- مصادر التمويل: يعتبر المستثمرون الممول الأساسي للأسواق المالية، فإذا كانت عملية الحوكمة فعالة في المنشأة فإن ذلك يؤدي إلى إقبال المستثمرين للإستثمار في هذه المنشأة بشكل كبير.
- طبيعة السوق: من المؤكد أن السوق يترك تأثيراًته الداخلية والخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة مخاطر السوق ومراقبة النتائج.

2-5 أبعاد حكومة الشركات

وتتمثل في الأبعاد الثلاثة التالية:

- البعد الإقتصادي: والذي يتضمن السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي ودرجه المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل ويتضمن هذا البعد ما يلي:

1- الإفصاح المالي: ويشمل التقارير السنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة، وتقارير التدفق الخارجي، ومقاييس الانجاز.

2- الرقابة الداخلية ويشمل التدقيق الداخلي، ولجان التدقيق، وإداره المخاطر، والموازنة التقديرية، وتدريب الموظفين.

- البعد الاجتماعي والقانوني: ويشير هذا البعد إلى طبيعة العلاقة بين حمله الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وتتمثل المسئولية الإجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الإقتصادية ويتضمن هذا البعد ما يأتي:

1- الهيكل التنظيمي: ويشمل تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات، وخطوط التفويض للسلطات، وتعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية.

2- السلوك الأخلاقي: ويشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي والتقيد بقواعد السلوك المهني.

- البعد البيئي: ويتمثل بالعمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة (ريحاوي، 2008).

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

2-6 مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية المتعلقة بالحوكمة (OECD Organization for Economic Corporation and Development):

2-6-1 المبدأ الأول: حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين حيث:

1. تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين، وتأمين أساليب تسجيل الملكية، ونقل أو تحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، والمشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين، وإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والحصول على حصص من أرباح الشركة.
2. يكفل لهم الحق فى الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة.
3. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين.
4. يتعين الافصاح عن الهيكل التنظيمي والترتيبات الرأسمالية ليتمكن المساهمون من الرقابة على الشركة.
5. ينبغي السماح للأسواق المالية الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.
6. ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-6-2 المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

1. يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب.

2. ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة إنتهاك حقوقهم.

3. يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، لذا ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.

4. يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.

5. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية. وأن يطلب من أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين للإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-6-2 المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات اعترافاً بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة. حيث:

1- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

2- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات تحسين مستويات الأداء.

3- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

2-6-4 المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة حيث:

1- يجب أن يشتمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وحق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب، وأعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

3- يجب القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مدقق مستقل.

4- ينبغي أن تكون هناك إمكانية للحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

2-6-5 المبدأ الخامس: مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه الشركات حيث:

1- ينبغي على المجلس تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين عند إتخاذ قرارات تؤثر على جميع فئات المساهمين.

2- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الإعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

3- يتعين على مجلس الإدارة القيام بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها(مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، خطط العمل وسياسة المخاطرة، الموازنات السنوية وخطط النشاط).

4- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجرى ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

5- يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب (OECD, 2004).

2-7 الأردن وتطبيقات الحوكمة:

لقد تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات مؤخراً في الأردن، وفي سياق هذا الإهتمام وبمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لدراسة مدى إلتزام الشركات الأردنية بتطبيق الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بالقواعد وبالمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أشار الفريق الوطني إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 و تعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 و قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 و قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لسنة 2003 وغيرها من القوانين و الأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأن هنالك العديد من النقاط الإيجابية في هذه القوانين والتي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات، إلا أنه ومن الناحية الأخرى فهنالك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل لمنع الممارسات السلبية.

فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن، هو أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، وأن معايير المحاسبة والتدقيق تتفق إجمالا والمعايير الدولية، أما بالنسبة للمظاهر السلبية فهنالك بعض البنود التي تحتاج للدراسة والتعديل، منها عدم وجود أي نوع من الفصل القانوني بين مسئوليات المديرين التنفيذيين داخل مجلس الإدارة والمديرين غير التنفيذيين، كما أن مفهوم المديرين المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة، وأن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفتقر للشفافية والمصداقية (الجازي، 2007).

2-8 الإفصاح:

تحاول الشركات في كل من الأسواق الصاعدة والمتقدمة أن تكون أكثر إفصاحاً ليس فقط في تقاريرها المالية، ولكن أيضاً حول أدائها في القضايا الرئيسية الإجتماعية والأخلاقية والبيئية.

وعند دراسة إطار الإفصاح وحدود هذا المفهوم يجب مراعاة جميع تلك المصالح المتنافسة، ومن أجل تعزيز الثقة في الأسواق، يجب أن يكون هناك إطارٌ كافٍ لضمان الإفصاح بأسلوب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دقيق وسريع، إلا أن هذا الإطار يكون عديم الجدوى بدون ضمان توازن المصالح بين المستثمرين وبدون الآليات المناسبة لتنفيذ متطلبات الإفصاح، ولذلك يمكن تقسيم الإفصاح إلى:

2-8-1 الإفصاح الإلزامي

على الرغم من إختلاف معايير الإفصاح بين البلدان في العالم الا أن معظم الدول تفرض على مصدري الأوراق المالية معلومات معينة حول نشاطها والعمليات التي تتم بها بما يضمن الحق المتساوي في الحصول على حد أدنى من المعلومات. فقبل الطرح الأولي للأسهم يجب أن توفر الجهة المصدرة للأسهم حداً أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً لما يفرضه القانون أو القواعد المنظمة للسوق. وبعد أن تنتهي الشركة من عملية البيع الأولية، يجب أن تضع إطار للإفصاح الدوري يتم فيه مراعاة أن يتمكن أصحاب المصالح من تقييم استثماراتهم. وفي نفس الوقت إذا قامت الشركة بإصدار بيانات غير دقيقة، يكون عليها واجب تصحيحها فور اكتشافها.

2-8-2 الإفصاح الطوعي

في حين يفرض الإفصاح الإلزامي حداً أدنى من متطلبات الإفصاح، فإن أصحاب المصلحة كثيراً ما يسعون إلى الحصول على معلومات أكثر من المعلومات التي يتطلبها إطار الإفصاح الإلزامي. وتشمل المعلومات الطوعية التوقعات والتقديرات وهي في كثير من الأحيان أهم من الإفصاح الإلزامي عن معلومات تاريخية. غير أن المعلومات التي تتوفر حول التوقعات والتقديرات تؤدي في كثير من الأحيان إلى التضليل. ويجب على المشرعين توفير إطار آمن للتصريحات والبيانات حول المستقبل وذلك لتشجيع الشركات على توفير تلك المعلومات حول نشاطها دون خوف من التشريع، حيث يجب أن توضح الشركة مثلاً أن هذه البيانات تخص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستقبل كما يجب أن تحدد بعض العناصر الهامة التي من شأنها تغيير النتائج الفعلية بالنسبة للنتائج المتوقعة في البيان.

وقد يكون لبعض الأفراد أو الكيانات مثل المحللين الماليين أو المؤسسات الاستثمارية أو حاملي الأسهم الرئيسين علاقة بإدارة الشركة وبسبب هذه العلاقة كثيراً ما يتمكنون من الحصول على معلومات غير متاحة للعامة. وكثيراً ما يكون الاجتماع مع تلك الأطراف اجتماعاً خاصاً قد يبدو فيه تمييزاً عن العلاقة مع أصحاب المصالح الآخرين. ومن الضروري أن تدرس جميع نظم الإفصاح هذه المشكلة الخاصة "بالإفصاح الانتقائي". إلا أن كثيراً ما يتطلب الأمر أن تقوم الشركات بالإفصاح لجهات حكومية مالية عن بعض المعلومات، مثل المعلومات في مجال المؤسسات المالية (بركات ،2005).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

3-1 الدراسات العربية

3-2 الدراسات الأجنبية

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3-4 فرضيات الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة

تمهيد:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات، سواءاً كان ذلك على الصعيد المحلي أم على الصعيد العالمي، وتم فصل الدراسات العربية عن الأجنبية كما تم ترتيب الدراسات وفقاً لتسلسلها الزمني بدءاً من الأحدث تاريخاً.

3-1 الدراسات العربية:

1- دراسة شراطي (2010) بعنوان: "الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية وأثر عوامل الحوكمة على درجة الإفصاح حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي مستخدمة عينة من التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية الأردنية وعددها (64) شركة لسنة 2008.

ولقد أظهرت نتائج تحليل الإنحدار إلى أن:

- مستوى الإفصاح الإجباري عن الحوكمة مرتفع ومتقارب بين الشركات إلا أنه غير تام كما أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح لدى شركات العينة.
- مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة منخفض ومتفاوت بين الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة.

2- دراسة آل غزوي (2010) بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الوصفية والإستدلالية عن طريق نموذج الإنحدار المتعدد لتحليل مؤشر الإفصاح لـ (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- هناك تفاوت في مستوى الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.
- أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الإسمنت وأقل مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الفنادق والسياحة.
- وجود علاقة إيجابية بين نسبة المالكين وحجم الشركة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- وجود علاقة إيجابية بين إستقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح.

وكان من أهم التوصيات زيادة الدور الرقابي من قبل الجهات المنظمة للشركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وزيادة الوعي لدور لجنة المراجعة وأهميتها في الشركات المساهمة العامة.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

3- دراسة أبو قمر (2010) بعنوان: "دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات المساهمة العامة : دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات المساهمة العامة من خلال دورها في التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وتقيد الشركة بالتشريعات والقوانين، ومساعدة مجلس الإدارة، وإدارة المخاطر، والمحافظة على حقوق الملكية في الشركة. وقد تم تطوير استبانة مكونة من (49) فقرة موجهة إلى رؤساء وأعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة، حيث تم توزيع (112) استبانة على عينة من الشركات البالغ عددها (264) من الشركات المدرجة في بورصة عمان، وقد تم استرداد (103) من مجموع الاستبيانات الموزعة، حيث استخدمت الباحثة معامل الإنحدار من حزمة (SPSS) في تحليل النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دور إيجابي وهام جداً تقوم به لجان التدقيق في حوكمة الشركات.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان من أهمها إلقاء الضوء على أهمية لجان التدقيق وحماية استقلالها وضمانها من قبل الجهات الحكومية، وكذلك فرض عقوبات على الشركات التي لم تقم بتشكيل لجان تدقيق، أو فرض عقوبات على اللجان التي لا تقوم بعملها بشكل فعال.

4- دراسة العايدي (2010) بعنوان: "أثر فاعلية حاكمية الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين فاعلية حاكمية الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان المالي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتوزيع (160) استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المدرجة في البورصة، حيث تم استرداد (138) استبانة، وقد استخدم الباحث معادلة الإنحدار البسيط والمتعدد لتحديد أثر التغير في المتغير المستقل ممثلا في فاعلية الحاكمية المؤسسية على المتغير التابع وهو الأداء المالي للشركات.

وقد توصل الباحث إلى أن الأداء المالي للشركات يتباين بمدى الإلتزام بمعايير الحاكمية المؤسسية حيث تبين وجود علاقة إيجابية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية والعائد على الإستثمار.

وأوصت الدراسة بضرورة إلتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بمبادئ الحاكمية المؤسسية والذي بدوره سيعمل على تحسين الأداء.

5- دراسة الكراسنة (2010) بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على أداء الشركات: حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لعام 2008، حيث تم أخذ عينة من جميع الشركات المدرجة التي توفرت عنها معلومات مالية تخص تلك الفترة وهي (196) شركة من أصل (262)، واستخدم الباحث أسلوب الإنحدار المتعدد لإختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من (عدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأعضاء المستقلين والجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والملكية المؤسسية) على الأداء المالي للشركة.

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تبين أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين ملكية المؤسسات والأداء المالي.
- تبين وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وبين الأداء مقاسا بنسبة هامش الربح.
- تبين أن حجم الشركة المعبر عنه بإجمالي الأصول يعتبر من أهم المحددات للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الحكومية والرقابية كهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي بالعمل على فرض عقوبات بحق الشركات التي تخالف أو التي لا تلتزم بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة.

6- دراسة الحسن (2009) بعنوان: "الإفصاح الإختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الإختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح الإختياري في هذه الشركات واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني والبالغ عددها (272) ما عدا البنوك وشركات التامين حيث اخذ عينة عشوائية مكونة من أصل (67) شركة مدرجة في السوق الأول والثاني.f وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى:

- وجود إفصاح اختياري في الشركات الأردنية المدرجة حيث بلغت درجة الإفصاح الإختياري (36.64%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري وحجم الشركة وما بين الإفصاح الإختياري وبين حجم مكتب التدقيق والرفع المالي وهيكل الملكية.
- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مستوى إفصاح الشركات المدرجة في السوق الأول والشركات المدرجة في السوق الثاني.

كما وأوصت الدراسة الجهات المختصة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الإختيارية وخاصة المتعلقة بالمعلومات المستقبلية.

7- دراسة أبو حمام (2009) بعنوان: " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (150) من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، حيث استخدم الباحث معامل الإنحدار من حزمة (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
- أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيس علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها.
- ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

وكان من أهم توصيات الدراسة

- ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة.
- العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.
- ضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

8- دراسة عمار وسامي (2009) بعنوان: "تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ومن اجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها (90) شركة من مجتمع الدراسة والمتمثل في الشركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على (20) فقرة موزعة على ثلاثة محاور وهي (وجود أساس محكم، وفعال لقواعد الحوكمة، وتوفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ممارسة قواعد الحوكمة، وتوفير مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح). حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، ومعامل الإرتباط بيرسون.

وأشارت نتائج الدراسة إلى:

- وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة.
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة.

9- دراسة المنزوع (2009) بعنوان: "حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وقد غطت الفترة (2002 – 2007)، وقد استخدمت الدراسة لقياس حوكمة الشركات استبانة تم تطويرها من قبل مجلس آسيا للأوراق المالية، تضمنت سبعة معايير لقياس الحوكمة هي (انضباط الإدارة، والشفافية، والإستقلالية، والمساءلة، والمسئولية، والعدالة، والوعي الإجتماعي). وقد وزعت الإستبانة على المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين في الشركات عينة الدراسة والبالغ عددها (20) مديراً تنفيذياً ومالياً، في حين تم قياس توزيعات الأرباح من خلال تحليل القوائم المالية لهذه الشركات ومعرفة ربحية الشركة المتمثل بمعدل العائد على الموجودات وكذلك نسبة توزيع الأرباح، وقد استخدم الباحث معامل الإنحدار من حزمة (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- وجود تأثير لحوكمة الشركات على ربحية الشركة والمتمثل بمعدل العائد على الموجودات.
- عدم وجود تأثير لحوكمة الشركات على مقسوم الأرباح المتمثل بنسبة توزيع الأرباح.

وخلصت الدراسة إلى استنتاجات كان أهمها:

- أن الشركات الأردنية تحظى بمستوى حوكمة جيد وهذا مؤشر ايجابي بأهمية حوكمة الشركات.
- توفر درجة تصنيف حوكمة الشركات دليلا ومؤشر للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي تمتلك حوكمة جيدة.

10- **دراسة مارق (2009) بعنوان: "قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية"**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية لعام 2005م لـ (52) شركة مساهمة سعودية تمت دراستها، حيث قام الباحث بقياس (60) عنصراً تمثل العناصر الأساسية لمستوى الإفصاح الإختياري لدى الشركات المساهمة السعودية.

وقد توصل الباحث إلى:

- أنه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الإختياري بين شركات العينة، إلا أنه يوجد ظاهرة ايجابية وذلك بإهتمام الشركات بالإفصاح الإختياري.
- أن المؤشرات تعطي دلالة جيدة على حجم الإفصاح الإختياري في القوائم المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- رغبة الشركات المساهمة السعودية في الإهتمام بالإفصاح الإختياري وبالتالي تزويد الأطراف المهتمة بالقوائم المالية بمعلومات إدارية ومالية إضافية وإختيارية زيادة على المعلومات الإختيارية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح السعودي.
- أن النسبة الأكبر من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف، وخاصة المستثمرين، ومن أمثلتها الأهداف التسويقية، والأهداف المالية للمنشاة ومعدلات الربحية والسيولة.

وقد أوصى الباحث بزيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الإختياري، ومنح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الإختياري.

11- دراسة ريحاوي (2008) بعنوان: "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية"

هدفت هذه الدراسة بيان القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات في سلطنة عمان ومدى توافقها مع مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية(OCED).

وقد تمت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات وأهميته بشكل عام من منظور محاسبي، حيث تناولت الجوانب المختلفة لسوق المال، والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، والإجراءات المتخذة من قبل الأطراف المعنية لتطبيق معايير الحوكمة. وقد تم تقييم تطور قواعد الحوكمة في السلطنة وفقا لمعايير حوكمة الشركات الدولية الست التي وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام 2004 وهي ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحقوق المساهمين، والمعاملة المتساوية للمساهمين، ودور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن سوق المال في السلطنة قد شهد تطورا ملحوظا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن في التقييم الإجمالي للمعايير الستة للحوكمة.
- متانة الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات في السلطنة، والتزام الشركات بالمبادئ والإجراءات التي تصدرها الهيئة العامة لسوق المال وبالقوانين واللوائح المعمول بها في البلاد.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعطاء عملية حوكمة الشركات الإهتمام الأكبر من قبل جميع الجهات الإقتصادية والقانونية والمحاسبية وتعزيز الرقابة بأنواعها الداخلية والخارجية، وذلك لضمان استمرار النشاط الإقتصادي.

12- دراسة العمري وآخرون (2007) بعنوان: " الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية الصناعية الأردنية لعام 2002. كما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض العوامل (حجم الشركة، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية. ولتحقيق هذه الدراسة، تم استخدام مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على(21) بنداً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي المعدل رقم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان، ولفحص العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقد تم استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد.

وقد أظهرت النتائج:

- أن الشركات تقوم بالإفصاح عن حوالي (15%) من بنود مؤشر الإفصاح ومستوى الإفصاح عن المعلومات.
- وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي، ونسبة الأصول القائمة، وتذبذب الأرباح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (14) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-3 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Abed *et. al.* (2012) بعنوان:

"**Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات لعينة من الشركات غير المالية الأردنية خلال الفترة 2006–2009. وقد قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح عن طريق نماذج جونز حيث تم قياس بعض الخصائص منها: استقلال الأعضاء داخل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وثنائية دور (الرئيس التنفيذي/رئيس مجلس الإدارة)، والنسبة المئوية للمالكين من داخل الشركة. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف اثنين من المتغيرات الخاضعة للرقابة في هذه الدراسة: حجم الشركة والإستفادة المالية.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة:

- أن حجم مجلس الإدارة هو المتغير الوحيد الذي له علاقة كبيرة مع إدارة الأرباح.
- أن إدارة الأرباح لها آثار سياسية هامة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل السيطرة على تصرفات مجلس الإدارة التي تؤدي إلى تعزيز الثقة والشفافية في البيانات المالية المفصح عنها.

2- دراسة Pergola and Joseph (2011) بعنوان:

"**Corporate Governance and Board Equity Ownership**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العلاقة بين ملكية مجلس الإدارة للأسهم وحوكمة الشركات على جودة أرباح الشركة، لمساعدة العاملين في تعزيز ممارسة حوكمة الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولتحقيق هدف الدراسة نظر الباحثان في نظرية ملكية الأسهم (تقارب المصالح وترسيخ الإدارة) لشرح كيفية رد فعل أعضاء مجلس الإدارة عند امتلاك أسهم في الشركة في عينة مكونة من (499) شركة مساهمة عامة، وتم احتساب مؤشر الحوكمة والقوة النسبية لملكية الأسهم.

ومن أهم نتائج الدراسة أنها دعمت نظرية ترسيخ الإدارة لأن المديرين المستقلين أو المالكين هم أكثر الناس إطلاعاً على بواطن أمور الشركة مما يؤثر ذلك سلباً على نوعية الأرباح وقوة الهيكل الإداري.

وقد أوصى الباحث باستخدام العديد من الآليات المعتدلة لتقليل هذه الآثار.

3- دراسة **Ahmat and Hasan (2010)** بعنوان:

"**Corporate Governance, Financial Ratios and Stock Returns An Empirical Analysis of Istanbul Stock Exchange (ISE)**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاختلافات بين الشركات المدرجة في بورصة تركيا والشركات غير المدرجة في هذا المؤشر من حيث (نسب السيولة، والهيكل المالي للشركة، ونسبة النشاط، وأداء سوق الأسهم، والعائد على الأسهم) في عينة مكونة من (143) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة اسطنبول، حيث استخدم الباحثان الإحصاءات الوصفية ومعامل الإنحدار لمعرفة ما إذا كانت الإختلافات غير متوفرة في النسب المالية وعوائد الأسهم للشركات.

وقد توصل الباحثان إلى:

- انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأسهم ونسب السيولة بين الشركات المدرجة في مؤشر الحوكمة والتي لا تنطوي على هذا المؤشر، على الرغم من

أن الشركات الأجنبية المطوية تحت هذا المؤشر تستخدم أكثر من مصدر لتمويل الأصول، وان رأس المال العامل لهذه الشركات والعائد على حقوق المساهمين ونسبة السهم من الإرباح أصبح أعلى.

- أن هناك اختلاف في نسبة الرافعة المالية، الديون قصيرة الأجل/إجمالي نسبة الديون، والديون طويلة الأجل/إجمالي نسبة الديون من نسب الهيكل المالي، ودوران الذمم المدينة.

4- دراسة Al-Shammari and Al-Sultan (2010) بعنوان:

"**Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات الكويتية المدرجة في دولة الكويت لعام 2007 والبالغ عددها 170 شركة حيث اعتمد الباحثان على تحليل الإنحدار للنظر في العلاقة بين هذه الخصائص والإفصاح الإختياري في التقارير السنوية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط الإفصاح الإختياري من قبل عينة الشركات هو 19% مشيراً إلى وجود بعض التحسن مقارنة بنتائج دراسة تم إعدادها سابقاً، كما أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري.

وقد أوصى الباحثان بزيادة شفافية السوق الكويتية من خلال إضافة قيود على حوكمة الشركات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- دراسة (2010) Gordon *et. al.* بعنوان:

"**Market Value of Voluntary Disclosure Concering Information Security**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم القيمة السوقية للإفصاح الإختياري للسلع المتعلقة بأمن المعلومات بناءاً على عينة مكونة من نوعين من الشركات الأولى من 1641 شركة من الشركات المفصح عنها والثاني من 19266 من الشركات غير ثابتة في الإدراج للسنوات 2000-2004 ، وقد اعتمد الباحث على التحليل الوصفي لاستخراج النتائج.

هذا وتوصل الباحثون إلى أن هناك دلائل قوية على أن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأمن بشكل إختياري لها علاقة ايجابية مع القيمة السوقية للشركة، ويساعد الإفصاح الإختياري عن أمن المعلومات على كسب حصة في السوق من خلال جذب الزبائن نتيجة لزيادة الراحة والثقة في التعامل مع الشركة.

6- دراسة (2009).Akhtaruddin *et. al* بعنوان:

"**Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports of Malaysian Listed Firms**"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن حوكمة الشركات والإفصاح الإختياري لدى الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا والبالغ عددها 91 شركة مدرجة ومحققة لشروط الإدراج الماليزية حيث استخدم الباحثون معادلة الإنحدار للتعرف على العلاقة ما بين الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات. وقد تم قياس حوكمة الشركات عن طريق المتغيرات التالية(حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، ووجود لجنة التدقيق، وتركز الملكية، وهيكل الملكية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأشارت النتائج إلى أن:

- هناك علاقة ايجابية بين حجم الإدارة والإفصاح الإختياري وبين نسبة الأعضاء المستقلين والإفصاح الإختياري بينما كانت هناك علاقة سلبية بين الإفصاح الإختياري وتركز الملكية.
- لا يوجد هناك علاقة بين الإفصاح الإختياري ووجود لجنة للتدقيق.
- أن لهذه الدراسة انعكاسات سلبية على ماليزيا ودول أخرى في شرق أسيا بسبب التشابه في البيئة الثقافية والاجتماعية وهيكل ملكية الشركات في هذه البلدان.

7- دراسة Sharma and Singh (2009) بعنوان:

"**Voluntary Corporate Governance Disclosure: A Study of Selected Companies in India**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات للشركات التي طبقت البند (49) من اتفاقية الإدراج بالهند وقد اختار الباحث (40) بنداً من بنود الإفصاح ولإكمال دراسته تم أخذ عينة من (50) شركة من أربع صناعات وهي البرمجيات والمنسوجات والسكر والورق. واعتمد الباحث على معامل الإنحدار في تحليل البيانات. حيث لاحظ الباحث إلى أن هناك أقل من 50% من الشركات لا تهتم بالإفصاح الإختياري عن الحوكمة كما وأنه ليس هناك أي فروق بين هذه الشركات وآلية التطبيق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8- دراسة (2008) Prencipe and Bar-Yosef بعنوان:

"**Corporate Governance and Earnings Management in Family-Controlled Companies**"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية إدارة الأرباح في الشركات التي تتميز بمجلس إداره يسيطر عليه من قبل عائلة واحدة، حيث قاست هذه الدراسة إستقلالية المجلس بمتغيرين: (نسبة المديرين المستقلين في المجلس، وعدم وجود رئيس تنفيذي)، واقتصرت العينة على 122 و 127 شركة من السنوات 2003 و2004 على التوالي من الشركات غير الخدمية المدرجة في بورصة ميلانو في ايطاليا، حيث إستخدم الباحثان معامل الإنحدار الخطي من حزمة (SPSS) في تحليل البيانات.

وقد توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تكون مملوكة بالكامل لعائلة واحداً يكون مجلس الإدارة فيها غير مستقل في إدارة الأرباح، وإذا كان المدير التنفيذي للشركة من العائلة المالكة للشركة فإن ذلك يؤثر سلباً على وضع الشركة لأن وظيفة المدير تصبح مزدوجة تتنقل ما بين ملكية الشركة وإدارتها.

9- دراسة (2007) Abor and Biekpe بعنوان:

"**Corporate Governance, Ownership Structure and Performance of SMEs in Ghana: Implications for Financing Opportunities**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم في غانا وقد استخدم الباحثان التقارير السنوية للشركات للفترة (1998-2003) بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المديرين لتلك الشركات، واشتملت عينة الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على (120) شركة ممن تحتوي على أقل من مئة موظف في تلك الشركات. واستخدم معادلة خط الإنحدار لقياس العلاقة ما بين حوكمة الشركات وهيكل الملكية والأداء.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن حجم مجلس الإدارة، وتشكيل مجلس الإدارة، وإدارة مستوى المهارة، والشركات العائلية، والملكية الأجنبية لها مردود إيجابي كبير على الربحية. يمكن أن يساعد كثيراً حوكمة الشركات في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ممارسات أفضل للإدارة، ومراجعة الحسابات الداخلية، وزيادة فرص النمو والتوقعات من خلال إستراتيجية جديدة.

10- دراسة (2005) Collett and Hraskz بعنوان:

"Voluntary Disclosure of Corporate Governance Practices by Listed Australian Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح الإختياري للمعلومات حول حوكمة الشركات ونية الشركة رفع التمويل الخارجي وقد استخدم الباحث التقارير السنوية الخاصة بالشركات الأسترالية لعام 1994حيث اعتمد الباحث على تحليل الإنحدار لمعرفة العلاقة ما بين الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات.

وأشارت النتائج إلى أنه هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري للمعلومات عن حوكمة الشركات مع النية لزيادة رأس المال ولكن لا تنصح الدراسة بزيادة رأس المال عن طريق الديون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإنه وحسب علم الباحث لم يتم التطرق إلى الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات بالنسبة لقطاع الخدمات في الأردن كما وأن معظم الدراسات تمت في الدول الغربية والجنوب شرق أسيوية.

هذا وتختلف هذه الدراسة عن دراسة شراطي(2010) في أنه تم أخذ فقط الإفصاح الإختياري بينما أخذت شراطي(2010) الإفصاح بشقيه الإجباري والإختياري، كما استخدم الباحث متغيراً لحوكمة الشركات لم تستخدمه الشراطي في دراستها وهو نسبة ملكية المؤسسات في الشركة. وبالنسبة لمجتمع الدراسة فكان مجتمع دراسة الباحث قطاع الخدمات مقارنة في دراسة شراطي التي اعتمدت في رسالتها على قطاع الصناعة، بالإضافة إلى أن الباحث اعتمد في هذه الرسالة على مؤشر للإفصاح الإختياري مختلف عن دراسة شراطي.

والجدول التالي يبين ملخصاً للدراسات السابقة:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (1) ملخص الدراسات السابقة			
الباحث وسنة الدراسة	أهداف الدراسة	عينة الدراسة والأداة المستخدمة	أهم النتائج والتوصيات
شراطي، 2010	التعرف على مستوى الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية وأثر العوامل على درجة الإفصاح.	تم تصميم نموذج لتطبيقه على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغة 64 شركة.	تبين ان مستوى الإفصاح مرتفع ومتقارب بين الشركات إلا انه غير تام فيما أوصت بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عددا من الجوانب والمتغيرات.
آل غزوي، 2010	التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح في المعلومات المحاسبية.	استخدم الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الإنحدار على (89) شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية.	توصلت إلى أن هناك تفاوت في مستوى الإفصاح عن القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة وان أعلى مستوى كان في قطاع الاسمنت وأقل مستوى في قطاع الفنادق والسياحة وأوصت في زيادة الدور الرقابي من قبل الجهات المنظمة للشركات المساهمة العامة وإلزام الشركات بتطبيق قواعد الحوكمة.
أبو قمر، 2010	التعرف على دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات المساهمة العامة ودورها في التدقيق الداخلي والخارجي.	تم توزيع استبانه موجهه إلى رؤساء وأعضاء لجان التدقيق حيث تم توزيع 112 استبانة على الشركات البالغ عددها 264 شركة مدرجة في بورصة عمان المالي.	توصلت الدراسة إلى أن هناك دور ايجابي وهام تقوم به لجان التدقيق وأوصت الدراسة إلى إلقاء الضوء على لجان التدقيق وحماية استقلاليتها وكذلك فرض عقوبة على الشركات التي لم تقم بتشكيل لجان تدقيق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العايدي، 2010	التعرف على العلاقة ما بين فأعلة حاكمية الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان المالي.	تم توزيع استبانه على عينة عشوائية مكونة من 160 شركة من مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة الأردنية.	توصل الباحث إلى أن هناك علاقة ايجابية بين فأعلة الحاكمية المؤسسية والعائد على الاستثمار وأوصت بضرورة التزام الشركات المدرجة بمبادئ الحاكمية المؤسسية.
الكراسنة، 2010	التعرف على العلاقة بين الحوكمة والاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المالي لعام 2008.	تم تطبيق نموذج لقياس أثر بعض المتغيرات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان وهي 196 شركة من اصل 262 شركة.	توصل الباحث إلى أن هناك علاقة ايجابية بين ملكية المؤسسات والأداء المالي وبين كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة والتدقيق وبين الأداء كما وأوصت الدراسة إلى فرض رقابة من الجهات الحكومية بحق الشركات التي تخالف ولا تطبق معايير الحوكمة
فايز، 2009	التعرف على مستوى الإفصاح الإختياري في تقارير الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان الملي وبيان العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح.	اعتمد المنهج الوصفي التحليلي على عينة من الشركات المدرجة في السوق الاول والثاني وهي 67 شركة من اصل 272 شركة ما عدا البنوك والتامين.	اضهرت الدراسة وجود افصاح اختياري بالشركات الأردنية إذ بلغ ت درجة الإفصاح 36.64 وايضا وجود علاقة بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة وبين الإفصاح الإختياري وحجم المدقق والرفع المالي وهيكل الملكية كما أوصت الجهات المختصة بالإفصاح عن المزيد من المعلومات الإختيارية وخاصة المتعلقة بالمعلومات بالمستقبلية.
أبو حمام، 2009	التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي	تم توزيع استبانه على مجتمع الدراسة المكون 150 شركة من الشركات	إن تطبيق قواعد الحوكمة كان له أثر كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودت التقارير المالية وإن تطور ثقافة الحوكمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	وجودت التقارير المالية .	المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.	انعكس على تحسين موقع الشركات واستمراريتها لتنفيذ أهدافها كما وأوصت ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
عمار وسامي، 2009	معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.	قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 90 مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، ووزع عليهم استبانه مكونة من 20 فقرة.	أشارت نتائج الدراسة إلى: وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة وتوفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة.
المنزوع، 2009	بيان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي.	استخدمت الدراسة لقياس حوكمة الشركات استبانة تم تطويرها من قبل مجلس أسيا للأوراق المالية في حين تم قياس توزيعات الأرباح من خلال تحليل القوائم المالية لهذه الشركات ومعرفة ربحية الشركة المتمثل بمعدل العائد على الموجودات وكذلك نسبة توزيع الأرباح.	توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لحوكمة الشركات على ربحية الشركة والمتمثل بمعدل العائد على الموجودات، وكذلك عدم وجود تأثير لحوكمة الشركات على مقسوم الأرباح المتمثل بنسبة توزيع الأرباح.
مارق، 2009	هدفت هذه الدراسة إلى قياس كمية ونوعية الإفصاح الإختياري في	اعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الايجابي في تحليل حجم	توصل الباحث إلى انه بالرغم من تباين حجم ونوعية الإفصاح الإختياري بين شركات العينة، إلا انه يوجد ظاهرة ايجابية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية.	ونوعية الإفصاح الإختياري في الشركات المساهمة السعودية.	وذلك باهتمام الشركات بالإفصاح الإختياري. كما أن المؤشرات تعطي دلالة جيدة على حجم الإفصاح الإختياري في القوائم المالية فيما أوصى الباحث بزيادة اهتمام هيئة المحاسبين السعوديين وهيئة سوق المال بالإفصاح الإختياري ،ومنح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الإختياري .
ريحاوي، 2008	هدفت هذه الدراسة بيان القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات في سلطنة عمان ومدى توافقها مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED.	تمت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات وأهميته بشكل عام من منظور محاسبي، حيث تناولت الجوانب المختلفة لسوق المال، والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، والإجراءات المتخذة من قبل الأطراف المعنية لتطبيق معايير الحوكمة.	خلصت الدراسة إلى أن سوق المال في السلطنة قد شهد تطورا ملحوظا في مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات. مما ترتب عليه بشكل عام تحسن في التقييم الإجمالي للمعايير الستة للحوكمة كما أوصت الدراسة بضرورة إعطاء عملية حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر من قبل جميع الجهات الاقتصادية والقانونية والمحاسبية.
العمري وآخرون، 2007	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاالأرباح،لتقارير المالية الصناعية الأردنية لعام 2002 .	تم استخدام مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية والذي يحتوي على(21) بنداً وفقا لمعايير المحاسبة الدولي المعدل رقم(14) والتشريعات المحلية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.	وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية وكل من حجم الشركة ونسبة ملكية الحكومة في الشركة. في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	كما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر بعض العوامل منها حجم الشركة، والرفع المالي، وتذبذب الأرباح ، ونسبة ملكية الحكومة في الشركة) على مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية.	وقد تم تطبيق مؤشر الإفصاح القطاعي على عينة تتكون من (67) شركة صناعية أردنية متعددة المنتجات مدرجة في بورصة عمان.	المعلومات القطاعية في التقارير المالية والرفع المالي فيما أوصت الدراسة بضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام لمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (14) والمتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية.
Abed et. al. 2012	التعرف على العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص حوكمة الشركات لعينة من الشركات غير المالية الأردنية خلال الفترة 2006–2009.	قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح عن طريق نماذج جونز حيث تم قياس بعض الخصائص منها استقلال الأعضاء داخل مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وثنائية دور (الرئيس التنفيذي / رئيس مجلس الإدارة)، والنسبة المئوية للمالكية من داخل الشركة.	أظهرت نتائج هذه الدراسة عن أن حجم مجلس الإدارة هو المتغير الوحيد الذي له علاقة كبيرة مع إدارة الأرباح. وان النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لها آثار سياسية هامة لأنها تدعم وتشجع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل السيطرة على تصرفات مجلس الإدارة التي تؤدي إلى تعزيز الثقة والشفافية في البيانات المالية المفصح عنها.
Pergola and Joseph, 2011	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين ملكية الأسهم بين ملكية مجلس الإدارة للأسهم وحوكمة الشركات على جودة	ولتحقيق هذه الدراسة نظر الباحث في نظرية ملكية الأسهم (تقارب المصالح وترسيخ الإدارة) لشرح كيفية رد فعل أعضاء مجلس الإدارة إلى امتلاك	وكان من أهم نتائج الباحث انه دعم نظرية ترسيخ الإدارة لان المديرين المستقلين أو المالكين هم أكثر الناس اطلاعا على بواطن أمور الشركة مما يؤثر ذلك سلبا على نوعية الأرباح وقوة الهيكل الإداري في حين أوصى الباحث إلى استخدام مزيج من الآليات

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

	ارباح الشركة، لمساعدة العاملين في تعزيز ممارسة حوكمة الشركات.	أسهم في الشركة في عينة مكونة من 499 شركة مساهمة عامة.	المعتدلة لترسيخ هذه الآثار.
Al–Shammari and Al–Sultan, 2010	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات الكويتية المدرجة في دولة الكويت لعام 2007.	اعتمد الباحث على تحليل الإنحدار للنظر في العلاقة بين هذه الخصائص والإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت والبالغ عددها 170 شركة.	توصلت إلى أن متوسط الإفصاح الإختياري من قبل عينة الشركات هي 19% مشيرا إلى وجود بعض التحسن نظرا إلى دراسة سابقة كما أن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق والإفصاح الإختياري. وقد كانت أهم توصيات الباحث إلى زيادة شفافية السوق الكويتية من خلال إضافة قيود على حوكمة الشركات
Hasan and Ahmet, 2010	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاختلافات بين الشركات المؤثرة المدرجة في بورصة تركيا والشركات غير المدرجة.	حيث استخدم الباحث الأساليب الإحصائيشركة.فة ما إذا كانت الاختلافات غير متوفرة في النسب المالية وعوائد الأسهم للشركات على عينة مكونة من 143 شركة .	توصل الباحث إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على عوائد الأسهم ونسب السيولة بين الشركات المدرجة في مؤشر الحوكمة والتي لا تنطوي على هذا المؤشر.
Gordon et. al. 2010	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم القيمة السوقية للإفصاح الطوعي للسلع المتعلقة بأمن المعلومات.	اعتمد الباحث على التحليل الوصفي لاستخراج النتائج على عينة مكونة من نوعين من الشركات الأولى من 1641 شركة من الشركات المفصح عنها والثاني من	وتوصل الباحث إلا انه هناك دلائل قوية على أن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالأمن بشكل طوعي لها علاقة ايجابية مع القيمة السوقية للشركة، ويساعد الإفصاح الإختياري عن امن المعلومات على كسب حصة في السوق من خلال جذب الزبائن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		19266 من الشركات الغير ثابتة في الإدراج للسنوات 2000-2004.	نتيجة لزيادة الراحة والثقة في التعامل مع الشركة .
Akhtaruddin et. al. 2009	هدفت هذه الدراسة إلى الكشف تجريبيا عن حوكمة الشركات والإفصاح الإختياري لدى الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا والبالغ عددها 91 شركة مدرجة ومحققة لشروط الإدراج الماليزية.	استخدم الباحث معادلة الإنحدار للتعرف على العلاقة ما بين الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات في الشركات الماليزية.	أشار الباحث إلى أن هناك علاقة ايجابية بين حجم الإدارة والإفصاح الإختياري وبين نسبة الأعضاء المستقلين والإفصاح الإختياري بينما كانت هناك علاقة سلبية بين الإفصاح الإختياري وتركز الملكية بينما لا يوجد هناك علاقة بين الإفصاح الإختياري ووجود لجنة للتدقيق.
sharma and Singh, 2009	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات للشركات التي طبقت البند 49 من اتفاقية الإدراج بالهند.	اعتمد الباحث على البرامج الإحصائية المناسبة في تحليل 40 بنداً من القوائم المالية حيث تم اخذ 50 شركة من أربع صناعات هي البرمجيات والمنسوجات والسكر والورق.	توصل الباحث إلا انه هناك 50% من الشركات أقل من الإفصاح الإختياري للحوكمة كما وانه ليس هناك أي فروق بين هذه الشركات من آلية التطبيق .
Prencipe and Bar-Yosef, 2008	هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قضية إدارة الأرباح في الشركات التي تسيطر عليها عائلة تتميز استقلال مجلس الإدارة	اقتصرت العينة على 122 و 127 شركة من السنوات 2003 و2004 على التوالي من الشركات غير الخدمية المدرجة في بورصة ميلانو في ايطاليا .واستخدم	حيث توصل الباحث انه في حالة الملكية العائلية للشركة فان ذلك يؤثر سلبا على استقلال مجلس إدارة الأرباح بحيث يصبح اضعف لعدم وجود رئيس تنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة أصبحت وضيفة ثنائية ما بين المالك والمدير نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	محتملة عرضة للتواطؤ أقل وأكثر.	الباحث التحليل الإحصائي في استخراج النتائج.	
Abor and Biekpe, 2007	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم في غانا.	وقد استخدم الباحث التقارير السنوية للشركات من (1998–2003) بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المديرين لتلك الشركات، واشتملت عينة الدراسة على (120) شركة ممن تحتوي على أقل من مئة موظف في تلك الشركات.	وكانت أهم نتائج هذه الدراسة ان حجم المجلس، وتشكيل مجلس إدارة، وإدارة مستوى المهارة، والشركات العائلية، والملكية الأجنبية لها مردود إيجابي كبير على الربحية. يمكن أن يساعد كثيرا حوكمة الشركات في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق ممارسات أفضل للإدارة .
) Collett and Hraskz, 2005	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف العلاقة بين الإفصاح الإختياري للمعلومات حول حوكمة الشركات ونية الشركة رفع التمويل الخارجي.	استخدم الباحث التقارير السنوية الخاصة بالشركات الاسترالية لعام 1994حيث اعتمد الباحث على معادلة تحليل الإنحدار لمعرفة العلاقة ما بين الإفصاح الإختياري وحوكمة الشركات.	توصل الباحث إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح الإختياري للمعلومات عن حوكمة الشركات مع النية لزيادة رأس المال ولكن زيادة رأس المال ليس من الديون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-4 فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة بالموضوع تمت صياغة الفرضيات التالية:

H_{01}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وحجم مكتب التدقيق.

H_{02}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة ووجود لجنة تدقيق.

H_{03}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وحجم مجلس الإدارة.

H_{04}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة ونسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجلس الإدارة.

H_{05}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة ودرجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وإدارة الشركة.

H_{06}: لايوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة و درجة تعقيد عمليات الشركة.

H_{07}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة والرفع المالي.

H_{08}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وربحية الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

H_{09}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وتركز الملكية.

H_{010}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة.

H_{011}: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وحجم الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

4-1 مجتمع وعينة الدراسة

4-2 مصادر جمع بيانات الدراسة

4-3 متغيرات الدراسة

4-4 نموذج الدراسة

5-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة من خلال استعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في تحديد مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات واختبار العوامل المحددة له في الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية سنة 2010، لذا سوف يتم شرح مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

4-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية في بورصة عمان لسنة 2010 حسب دليل الشركات الصادر عن بورصة عمان لنفس السنة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من جميع الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان باستثناء الشركات الخدمية المالية والبنوك وشركات التأمين، وذلك بسبب طبيعتها الخاصة. وقد بلغ عدد الشركات بالعينة (59) شركة، فيما تم استثناء شركة الثقة للنقل الدولي لعدم اكتمال بياناتها، لذا فإن عدد شركات عينة الدراسة بلغ (58) شركة والتي توفرت فيها الشروط التالية:

- أن يكون التقرير المالي السنوي للشركة متاحاً وكاملاً لسنة 2010.

- أن تكون أسهمها مُتداوَلة في بورصة عمان خلال سنة 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

4-2 مصادر جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية سنة 2010 المنشورة على المواقع الالكترونية لهيئة الأوراق المالية ودليل الشركات لسنة 2010، إضافة إلى موقع بورصة عمان للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما تم الرجوع إلى مكتبات الجامعات الأردنية للحصول على الكتب والمراجع والدوريات المتعلقة بالموضوع وهذا لتغطية الجانب النظري للدراسة. كما تم الإعتماد على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات للحصول على الدراسات والمقالات الأجنبية المنشورة في المجلات العالمية التي تناولت موضوع الدراسة.

4-3 متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع:**

المتغير التابع في هذه الدراسة هو مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية، وتم تطبيق مؤشر لقياس الإفصاح الإختياري على التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان سنة 2010، حيث تم إعطاء الشركة قيمة (1) للبند المُفصَح عنه في تقريرها المالي السنوي، وقيمة (0) للبند غير المُفصَح عنه. وتم احتساب مستوى الإفصاح الإختياري عن بنود حوكمة الشركات بتقسيم مجموع ما تحصل عليه الشركة على إجمالي عدد البنود الواردة في مؤشر الإفصاح.

- **المتغيرات المستقلة:**

تتمثل متغيرات الدراسة بما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حجم مكتب التدقيق:

تُعتبر شركات التدقيق الكبيرة أكثر المكاتب المهتمة بجودة المعلومات المحاسبية لأنها تمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة وعالية الجودة، وعليه فان الشركة التي يقوم أحد هذه المكاتب بتدقيقها من المتوقع أن ترتبط بمستوى إفصاح مرتفع، ويقاس حجم مكتب التدقيق بمتغير وهمي، حيث تعطى قيمة (1) إذا كان حجم مكتب التدقيق كبيراً، وقيمة (0) خلاف ذلك.

وجود لجنة للتدقيق:

غالبا ما تكون لجنة التدقيق مكونة من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وتمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجين، وتعمل على ضمان استقلاليتهم عن الإدارة وتقديم التقارير الخاصة بذلك، ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003)

حجم مجلس الإدارة:

إن مجلس الإدارة هو الذي يؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري، حيث إن مستوى الإفصاح هو الخيار الاستراتيجي الذي يتخذ من قبل مجلس الإدارة بوصفه هيئة إدارية على مستوى عال، وهو المجلس الذي يرسم السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي إتباعها من قبل المديرين .

نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجلس الإدارة:

العضو المستقل هو عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أيّة مصلحة مادية أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة لذلك العضو قد تؤدي

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة (هيئة الأوراق المالية، 2007). وتم قياس هذا المتغير بنسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

درجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وإدارة الشركة:

وفقا لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان الصادر سنة 2008 فإنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، وعلى ضوء ذلك سيتم استخدام هذا المتغير للإشارة إذا كان رئيس مجلس الإدارة مستقلاً أو تنفيذياً؛ حيث تُعطى قيمة (1) إذا كان رئيس مجلس الإدارة مستقلاً و(0) إذا كان تنفيذياً.

درجة تعقيد عمليات الشركة:

من المتوقع أن يزيد مستوى الإفصاح عن الحوكمة في شركة معينة مع زيادة درجة تعقيد عملياتها وتعدد أنشطتها، فالشركات التي لها فروع تقوم بهذا الإفصاح من أجل كسب ثقة المستثمرين وبالتالي استقطاب رأس المال الأجنبي. وسوف يتم قياس درجة تعقيد عمليات الشركة عن طريق استخدام عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية التابعة لها.

حجم الشركة:

يُعتبر حجم الشركة من العوامل الهامة المؤثرة على مستوى الإفصاح عن الحوكمة. حيث نجد أن الشركات الكبيرة تقوم بعملية إفصاح واسعة، لذا سوف يتم قياس حجم الشركة عن طريق مجموع أصول الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرفع المالي:

وهو يمثل نسبة المديونية بالنسبة للشركات، لذا وسيتم قياس هذا المتغير بنسبة الالتزامات إلى مجموع أصول الشركة.

ربحية الشركة:

من المتوقع أن الشركات التي تحقق أرباحا مرتفعة تقوم بالإفصاح لجلب مستثمرين ومساهمين جدد عكس الشركات التي لها أرباح ضئيلة أو التي تحقق خسائر، وسوف يتم قياس الربحية بنسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE).

تمركز الملكية:

تمثّل مدى تمركز أو تشتت أسهم الشركة على الأفراد، ويُقصد بها وجود حملة أسهم يملكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة (نسبة ملكية 5% فأكثر من رأس مال الشركة). لذلك سيتم قياسه عن طريق نسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من أسهم الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة.

نسبة ملكية المؤسسات في الشركة:

ويقصد به نسبة ملكية شركات أو حكومات أو جمعيات في رأس مال الشركة.

والجدول التالي يبين متغيرات الدراسة وآلية قياسها

الجدول رقم (2)

متغيرات الدراسة وآلية قياسها

المتغير	آلية قياس المتغير
مستوى الإفصاح عن حوكمة	يقاس عن طريق إعداد مؤشر للإفصاح عن الحوكمة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشركات	تُعطى قيمة (1) للبنداً المفصح عنه، والقيمة (0) خلاف ذلك.
حجم مكتب التدقيق	يقاس حجم مكتب التدقيق بمتغير وهمي، حيث يعطى قيمة (1) إذا كان حجم مكتب التدقيق كبيراً، وقيمة (0) خلاف ذلك.
وجود لجنة للتدقيق	تقاس وجود لجنة للتدقيق بمتغير وهمي، حيث يعطى قيمة (1) إذا كانت اللجنة موجودة، وقيمة (0) خلاف ذلك.
حجم مجلس الإدارة	يقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة.
نسبة الأعضاء المستقلين	يقاس بنسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد الأعضاء بالمجلس.
درجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وإدارة الشركة	يُعبَّر عنها كمتغير وهمي، حيث يعطى قيمة (1) إذا كان رئيس المجلس مستقلاً، وقيمة (0) إذا كان الرئيس تنفيذياً.
درجة تعقيد عمليات الشركة	تقاس درجة تعقيد عمليات الشركة عن طريق عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية.
حجم الشركة	يقاس حجم الشركة بإجمالي أصولها.
الرافعة المالية للشركة	يقاس الرفع المالي بقسمة مجموع الالتزامات المترتبة على الشركة على إجمالي أصولها.
ربحية الشركة	تقاس ربحية الشركة بنسبة العائد على الملكية (ROE).
تركز الملكية	يقاس تركز الملكية بنسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين (الذين يملكون 5% فأكثر من رأس مال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	الشركة) إلى إجمالي أسهم الشركة.
نسبة ملكية المؤسسات في الشركة	تقاس بنسبة ملكية شركات أو حكومات أو جمعيات في رأس مال الشركة

4-4 نموذج الدراسة:

تم استخدام معادلة الإنحدار التالية في هذه الدراسة بعد النظر الى دراسة (Akhtaruddin et. al. 2009) حيث تم تطوير النموذج بناءاً على متغيرات الدراسة وهي عبارة عن أحد عشر متغيرا مستقلاً ثمانية من هذه المتغيرات هي متغيرات مستمرة (Continues Variables) تتضمن المتغيرات التالية: عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد فروع الشركة الداخلية والخارجية، وإجمالي الأصول، ونسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ونسبة العائد على الملكية، ونسبة ملكية كبار المساهمين والذين يملكون ما نسبته 5% فأكثر من أسهم الشركة، ونسبة ملكية المؤسسات في الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة. إضافة إلى ثلاثة متغيرات وهمية (Dummy Variables) هي: حجم مكتب التدقيق، وجود لجنة للتدقيق، ودرجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وإدارة الشركة)؛ وعلى متغير تابع يتمثل في مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بمعادلة الإنحدار المتعدد التالية:

$$TVDX = \beta_0 + \beta_1 PAC + \beta_2 NAF + \beta_3 BSZE + \beta_4 PIND + \beta_5 Chairm + \beta_6 Branch + \beta_7 TA + \beta_8 Debt + \beta_9 ROE + \beta_{10} More\ Equ + \beta_{11} Institut + \varepsilon_i$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث:

TVDX = مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات.

β_i = معامل الانحدار. (i=0, 1, 2, 3.................11)

εi = خطأ التقدير العشوائي.

NAF = حجم مكتب التدقيق، إذا تم استخدام (1) كان حجم مكتب التدقيق كبيرا و(0) إذا كان صغيرا.

PAC = وجود لجنة للتدقيق، إذا تم استخدام (1) كانت لجنة التدقيق موجودة و(0) إذا كانت غير موجودة.

BSZE = عدد أعضاء مجلس الإدارة.

PIND = نسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

Chairm = درجة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة وإدارة الشركة، إذا تم استخدام (1) كان رئيس مجلس الإدارة مستقلا و(0) إذا كان تنفيذيا.

Branch = عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية.

TA = إجمالي الأصول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Debt = نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول.

ROE = نسبة العائد على الملكية.

More equ = نسبة ملكية كبار المساهمين والذين يملكون ما نسبته 5% فأكثر إلى أسهم الشركة.

Institut = نسبة ملكية المؤسسات في الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة.

5-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام معامل الإرتباط بيرسون، والتحليل الوصفي المتمثل بالوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة، واختبار D-Wلقياس الحكم علاى مدى ملائمة النموذج المستخدم للبيانات، بحيث كلما اقتربت قيمته من (2) كان النموذج أكثر ملائمة، وتحليل الإنحدار المتعدد وذلك لإيجاد وجود الدلالات الإحصائية.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-5 مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات

2-5 تحليل الإنحدار المتعدد

3-5 نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

4-5 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد:

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات الخدمية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي عام 2010، كما يتناول بحث العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين مؤشر الإفصاح الإختياري لحوكمة الشركات وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (حجم مكتب التدقيق، ووجود لجنة للتدقيق، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، والجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وعدد فروع الشركة الداخلية والخارجية، وإجمالي الأصول، والرافعة المالية، نسبة العائد على الملكية، ونسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ونسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة) من خلال تحليل أثر المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، كما يعرض معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة ونتائج التحليل الوصفي للمتغيرات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-5 مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات:

1- مستوى إفصاح الشركات عن بنود حوكمة الشركات

يبين الجدول رقم (3) مستوى إفصاح الشركات الخدمية عن بنود حوكمة الشركات حيث يبين عدد البنود المفصح عنها ومستوى الإفصاح لكل شركة من الشركات عينة الدراسة.

الجدول رقم (3)

مستوى إفصاح الشركات عن بنود حوكمة الشركات

الشركة	البنود المفصح عنها	مستوى الإفصاح للشركة
البلاد للخدمات الطبية	35	0.625
الدولية للاستثمارات الطبية	21	0.375
المجموعة الاستشارية الاستثمارية	10	0.179
مستشفى ابن الهيثم	37	0.661
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	34	0.607
مدارس الاتحاد	8	0.143
البتراء للتعليم	21	0.375
الزرقاء للتعليم والاستثمار	27	0.482
الإسراء للتعليم والاستثمار	30	0.536
فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	12	0.214
العربية الدولية للفنادق	33	0.589
التجمعات للمشاريع السياحية	29	0.518
الفنادق والسياحة الأردنية	39	0.696
البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	38	0.679
زارة للاستثمار القابضة	33	0.589
سرى للتنمية والاستثمار	12	0.214
الشرق للمشاريع الاستثمارية	28	0.500
الدولية للفنادق والأسواق التجارية	37	0.661
الأردن لتطوير المشاريع السياحية	32	0.571
وادي الشتا للاستثمارات السياحية	10	0.179
الركائز للاستثمار	27	0.482
النموذجية للمطاعم	17	0.304
السلام الدولية للنقل والتجارة	28	0.500
النقليات السياحة الأردنية /جت	14	0.250
المقايضة للنقل والاستثمار	34	0.607
الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	34	0.607
الثقة للنقل الدولي	9	0.161
الأردنية للاستثمار والنقل السياحي / الفا	34	0.607
مسافات للنقل المتخصص	8	0.143
الخطوط الجوية الملكية الأردنية- عالية	18	0.321
المتكاملة للنقل المتعدد	31	0.554
مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	31	0.554
الفاتحون العرب للصناعة والتجارة	24	0.429
الشركة الموحده للنقل والخدمات اللوجستية	10	0.179
الاتصالات الأردنية	36	0.643
الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	31	0.554
المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي	8	0.143
الأردنية للصحافة والنشر /الدستور	36	0.643
الكهرباء الأردنية	40	0.714

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصفاة البترول الأردنية /جوبترول	39	0.696
كهرباء محافظة اربد	37	0.661
البترول الوطنية	33	0.589
المركز الأردني للتجارة الدولية	9	0.161
التسهيلات التجارية الأردنية	40	0.714
الأهلية للمشاريع	32	0.571
المتخصصة للتجارة والاستثمارات	9	0.161
الأردنية للاستثمارات المتخصصة	35	0.625
الأسواق الحرة الأردنية	27	0.482
بندار للتجارة والاستثمار	17	0.304
درويش الخليلي و أولاده	32	0.571
مجموعة أوفتك القابضة	12	0.214
الجنوب للإلكترونيات	25	0.446
نوبار للتجارة والاستثمار	31	0.554
إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	28	0.500
الجميل للاستثمارات العامة	23	0.411
آفاق للطاقة	31	0.554
شركة المجموعة المتحدة للنقل البري	9	0.161
الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	34	0.607
مستوى الإفصاح الإجمالي		0.462

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلاحظ من خلال الجدول أن مستوى إفصاح الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية تراوح بين(14.3%) أدنى مستوى إفصاح و(71.4%) أعلى مستوى إفصاح، كما اظهر أن هناك (14) شركة أي ما نسبته (24.14%) من عينة الدراسة حصلت على نسبة إفصاح عن حوكمة الشركات أقل من (30%)، وأن هناك (5) شركات بنسبة (8.62%) من الشركات تراوحت نسبة إفصاح لها بين (30%- 40%)، بينما كان هناك (9) شركات ما نسبته (15.52%) من الشركات تراوحت نسب الإفصاح لها من (41%-50%)، وبينما النسبة الأكبر من الشركات المبحوثة والبالغ عددها (18) شركة بنسبة (31.03%) من الشركات عينة الدراسة كانت نسب الإفصاح عن حوكمة الشركات لها يتراوح بين (51% -60%)، وأن ما نسبته (17.24%) من الشركات بعدد (10) شركات تراوح نسب الإفصاح لها من (61%- 70%)، كما يبين الجدول أن هناك (2) شركتين بنسبة

(3.45%) من الشركات حصلت على مستوى إفصاح من (71% - 80%) وخلت عينة الدراسة عن مستوى إفصاح يزيد عن (80%)، وتشير هذه النتائج إلى وجود فروقات في مستوى الإفصاح للشركات عن حوكمة الشركات.

كما يبين الجدول رقم(4) نتائج التحليل الوصفي لمؤشر الإفصاح الإجمالي عن بنود حوكمة الشركات، حيث يظهر أن مستوى إفصاح الشركات عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية تراوح بين(14.3%) أدنى مستوى إفصاح و(71.4%) أعلى مستوى إفصاح، وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لمستوى إفصاح الشركات الإختياري عن بنود حوكمة الشركات (46.2%) وبانحراف معياري (18.7%) مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في مستوى الإفصاح بين الشركات عينة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (4)

المستوى الإجمالي لإفصاح الشركات عن بنود حوكمة الشركات

	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مستوى الإفصاح الإختياري العام	58	0.462	0.187	0.143	0.714

2- مستوى الإفصاح الإختياري عن مؤشر حوكمة الشركات

يبين الجدول رقم (5) مستوى الإفصاح الإختياري للشركات الخدمية المساهمة العامة عن كل بنداً من البنود التي تضمنها مؤشر الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، وقد تم احتساب

مستوى الإفصاح الإختياري لكل بند من بنود المؤشر من خلال قسمة عدد الشركات التي أفصحت عن البند على إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة والبالغة (58) شركة.

الجدول رقم (5)

مستوى إفصاح الشركات عن بنود مؤشر الإفصاح الإختياري لحوكمة الشركات

رقم البند	بنود الإفصاح الإختياري	عدد الشركات التي أفصحت عن البند	مستوى الإفصاح
1	موجز عن تاريخ الشركة	55	0.948
2	هيكل الشركة	43	0.741
3	الأنشطة الرئيسية للشركة	58	1.000
4	بيان عن إستراتيجية الشركة وأهدافها	45	0.776
5	الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف الشركة وإستراتيجيتها	25	0.431
6	بيان الأهداف التشغيلية والإستراتيجية	33	0.569
7	الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف التشغيلية و الإستراتيجية	19	0.328
8	استراتيجيات لتحسين الأداء	16	0.276
9	أسماء المساهمين الرئيسيين	42	0.724
10	أسماء جزء من المساهمين	7	0.121
11	قائمة الإدارة	42	0.724
12	الأسهم المملوكة من قبل إدارة الشركة	40	0.690
13	أعمار المديرين	37	0.638
14	المؤهلات العلمية للمديرين التنفيذيين	41	0.707
15	المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين	0	0.000
16	المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين المستقلين	0	0.000
17	الخبرات لدى المديرين التنفيذيين	41	0.707
18	الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين	0	0.000
19	الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين المستقلين	0	0.000
20	مكافأة أعضاء مجلس	41	0.707
21	تكلفة السلع المباعة للفترة	6	0.103
22	الأرباح التشغيلية/ الخسائر قبل المكاسب والخسائر غير العادية	58	1.000
23	تفاصيل مصاريف التشغيل	58	1.000
24	الموجودات المتداولة وتكوينها	58	1.000
25	المطلوبات المتداولة وتكوينها	58	1.000
26	مصادر المواد الخام	6	0.103
27	سياسة توزيعات الأرباح	38	0.655
28	الأرباح المحتجزة	58	1.000
29	القروض المصرفية والرهن العقاري واستخداماتها	48	0.828
30	معلومات العملات الأجنبية	36	0.621
31	الموجودات غير الملموسة	14	0.241
32	السياسات المتعلقة استهلاك الأصول غير الملموسة	10	0.172

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

33	نسب السيولة	14	0.241
34	نسبة الدين / حقوق المساهمين نسبة	15	0.259
35	العائد على رأس المال العامل	16	0.276
36	العائد على حقوق المساهمين	22	0.379
37	المركز المالي المقارنة لمدة ثلاث إلى خمس سنوات أو أكثر	24	0.414
38	توزيع أرباح للسهم العادي للفترة	39	0.672
39	الأسواق الرئيسية للمنتجات	13	0.224
40	معلومات عن سعر السهم	34	0.586
41	مناقشة النتائج التشغيلية للشركة للسنوات الماضية	16	0.276
42	التفسير المقدم من أجل التغيير في المبيعات	0	0.000
43	التفسير المقدم من أجل التغيير في دخل التشغيل / صافي الدخل	0	0.000
44	التفسير المقدم للتغيير في حصتها في السوق	0	0.000
45	مناقشة الوضع التنافسي للشركة	33	0.569
46	مناقشة تطوير منتجات جديدة	11	0.190
47	اقتناء والتخلص من الأصول الثابتة	17	0.293
48	النفقات الرأسمالية للفترة	33	0.569
49	توقعات الأرباح في المستقبل	8	0.138
50	توقعات المبيعات في المستقبل	19	0.328
51	توقعات التدفقات النقدية	29	0.500
52	النفقات الرأسمالية المخطط لها	34	0.586
53	مجموع عدد العاملين في الشركة	41	0.707
54	فئة من الموظفين حسب نوع الجنس	0	0.000
55	سياسة تدريب الموظفين	33	0.569
56	عرض المعلومات المالية على شكل رسومات	15	0.259
	مستوى الإفصاح الإختياري للشركات الخدمية الإجمالي	26.77	0.462

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح من الجدول ما يلي:

- أن هناك (8) بنود وبنسبة (14.29%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري لم يتم الإفصاح عنها نهائيا في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة، وهي:

1. المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين.
2. المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين المستقلين.
3. الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين.
4. الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين المستقلين.
5. التفسير المقدم من أجل التغيير في المبيعات.

6. التفسير المقدم من أجل التغيير في دخل التشغيل / صافي الدخل.

7. التفسير المقدم للتغيير في حصتها في السوق.

8. فئة من الموظفين حسب نوع الجنس

- وجود (15) بنداً وبنسبة (26.79%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري تم الإفصاح عنها بنسب أقل من (30%)، وأن هناك (6) بنود وبنسبة (10.71%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (30%- 50%).

- كما تبين أن هناك (15) بنداً وبنسبة (26.79%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (51%- 70%)، وخمس بنود وبنسبة (8.93%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (71%- 90%).

- وجود بنداً واحداً بنسبة (1.78%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري وهو موجز عن تاريخ الشركة تم الإفصاح عنه بنسبة (94.8%).

- يوجد (6) بنود وبنسبة (10.71%) من بنود مؤشر الإفصاح الإختياري تم الإفصاح عنها بنسبة (100%) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات عينة الدراسة، وهي:

1. الأنشطة الرئيسة للشركة.

2. الأرباح التشغيلية/ الخسائر قبل المكاسب والخسائر غير العادية.

3. تفاصيل مصاريف التشغيل.

4. الموجودات المتداولة وتكوينها.

5. المطلوبات المتداولة وتكوينها.

6. الإرباح المحتجزة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يبين ذلك أهمية هذه البنود للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية وإدراك الشركات إلى أهمية الإفصاح عنها.

وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي لمستوى إفصاح الشركات عن بنود مؤشر الإفصاح (46.2%).

5-2 تحليل الإنحدار المتعدد

1. التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة

بين الجدول رقم (6) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات عينة الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة بالوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة.

الجدول رقم (6)

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
حجم مجلس الإدارة	58	8.172	2.310	3	13
نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	58	0.863	0.144	0.333	1
عدد فروع الشركة	58	1.759	4.434	0	27
حجم الشركة (إجمالي الأصول) بالدينار الأردني	58	76391657	151871748	491425	794759620
الرافعة المالية للشركة	58	.3460	.2430	.0150	.9400
نسبة العائد على الملكية	58	-0.193	1.355	-10.114	.5080
نسبة ملكية كبار المساهمين	58	.6090	.2080	.0550	1.000
نسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة	58	.4720	.2820	.0130	.9990

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتغير الوهمي	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
حجم مكتب التدقيق	كبير	16	%27.59
	صغير	42	%72.41
	المجموع	58	%100
وجود لجنة تدقيق	موجودة	41	%70.69
	غير موجودة	17	%29.31
	المجموع	58	%100
الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة هو الرئيس التنفيذي	13	%22.41
	رئيس مجلس الإدارة ليس الرئيس التنفيذي	45	%77.59
	المجموع	58	%100

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول (76391657) دينار أردني، وبإنحراف معياري (151871748) مما يشير إلى وجود تفاوت في أحجام الشركات عينة الدراسة، حيث تراوحت بين (491425) أدنى قيمة، و(794759620) أعلى قيمة أصول للشركات عينة الدراسة.

إن أقل الإنحرافات المعيارية كانت لمتغير نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة حيث بلغ (0.144) مما يعني أنه أقل المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي.

إن أكبر الانحرافات المعيارية كانت لمتغير عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية حيث بلغ (4.434) مما يعني أنه أكثر المتغيرات تشتتاً عن وسطه الحسابي.

تعتمد الشركات الخدمية عينة الدراسة على تمويل أصولها من خلال التمويل الخارجي بمتوسط (0.346)، وبانحراف معياري (2430.).

كما أظهرت النتائج أن نسبة كبار المساهمين الذين يملكون (5%) من أسهم الشركة فأكثر بلغت بالمتوسط (.6090)، وبانحراف معياري مقبول (.2080)، بينما نسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة كانت أقل وبلغت بمتوسط (.4720)، وبإنحراف معياري (0.282).

فيما يتعلق بالمتغيرات الوهمية (حجم مكتب التدقيق، ووجود لجنة تدقيق، والجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) فقد تبين أن (45) شركة لا تجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي بنسبة (77.59%) مقابل (13) شركة تجمع بين هذين المنصبين، وهذا الجمع مخالف لتعليمات حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية الذي يتطلب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص المستقلين (غير التنفيذيين)، أما بالنسبة لمتغير وجود لجنة تدقيق فقد تبين أن (41) شركة تشكل لجنة تدقيق بنسبة (70.69%)، مقابل (17) شركة لا تشكل لجنة تدقيق وهذا أيضاً مخالف لتعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب تشكيل لجنة تدقيق من مهامها الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق في الشركة والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح من خلال تعاملات الشركة مع الأطراف المختلفة (هيئة الأوراق المالية، 2007).

كما تبين أن هناك (16) شركة بنسبة (27.59%) من الشركات عينة الدراسة يتم تدقيق حساباتها من قبل شركات تدقيق كبيرة والتي تمتاز بكفاءة الأداء وتميزها بتقديم الخدمات ذات الجودة العالية، وان هناك (42) شركة يتم تدقيق حساباتها من شركات تدقيق صغيرة.

أن هناك تباين بين الشركات في متغير حجم مجلس الإدارة، ونسبة العائد على الملكية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

درجة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

تم فحص نموذج الإنحدار للتحقق من عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة (Multicolinearity) حيث أن وجود هذه الإرتباطات يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير من المتغيرات في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة بالنسبة لنموذج الإنحدار المستخدم في هذه الدراسة فقد تم إعداد مصفوفة الإرتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة.

ويبين الجدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والتي يلاحظ من خلالها عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين متغيرات الدراسة المستقلة إلى الحد الذي من الممكن أن يؤثر على نتائج تحليل الإنحدار.

الجدول رقم (7)

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

المتغير	حجم مكتب التدقيق	وجود لجنة التدقيق	حجم مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين	الجمع بين المنصبين	عدد الفروع	حجم الشركة	الرافعة المالية	نسبة العائدعلى الملكية	نسبة كبار المساهمين	نسبة ملكية المؤسسات
حجم مكتب التدقيق	1										
وجود لجنة التدقيق	.0580	1									
حجم مجلس الإدارة	*0.324	-0.133	1								
نسبة الأعضاء المستقلين	.1980	-0.251	.0930	1							
جمع بين المنصبين	-0.239	-0.199	-0.095	-0.166	1						
عدد الفروع	.1830	-0.199	.0090	.1050	-0.149	1					
حجم الشركة	**0.377	.0770	*0.326	.1280	-0.181	.2480	1				

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرافعة المالية	-0.113	.0040	-0.055	.2350	-0.255	.2310	**0.406	1			
نسبة العائدعلى الملكية	.1420	-0.125	.2540	.0900	.0560	.0660	.1090	-**0.343	1		
نسبة كبار المساهمين	.0800	-0.027	-0.047	-0.100	-0.058	-0.096	-0.134	-*0.276	.0260	1	
نسبة ملكية المؤسسات	**0.381	-0.128	.0870	**0.341	-0.155	.1690	.0610	.0760	.0660	**0.476	1

* دالة إحصائياً عند مستوى 0.05.

كما ويلاحظ من الجدول السابق أن الإرتباطات بين متغيرات الدراسة المستقلة لم تكن مرتفعة بشكل يؤثر على إجراء التحليل، حيث كانت مقبولة وتراوحت بين (0.343-) درجة ارتباط سلبية بين نسبة العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية، و(0.476) درجة ارتباط ايجابية بين نسبة ملكية المؤسسات إلى أسهم الشركة وبين نسبة كبار المساهمين.

3-5 نتائج تحليل الإنحدار المتعدد:

سيتم تحليل أثر العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، وفقا للمعادلة التالية:

$$TVDX = \beta_0 + \beta_1 PAC + \beta_2 NAF + \beta_3 BSZE + \beta_4 PIND + \beta_5 Chairm + \beta_6 Branch + \beta_7 TA + \beta_8 Debt + \beta_9 ROE + \beta_{10} More\ Equ + \beta_{11}\ Institut + \varepsilon_i$$

يبين الجدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات لعام (2010) باستخدام برنامج (SPSS)، ويبقي تعريف المتغيرات كما هي عليه حسب ما ورد في منهجية الدراسة، أما الإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالتالي: تمثل βiمعامل الإنحدار، وقيم "t"، و"F" المحسوبة، ومستوى المعنوية بالإضافة إلى اختبار ديربان واطسون (D-W)، ويلاحظ من الجدول أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى (1%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجدول رقم (8)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الإنحدار βi	t- value	Sig. level
حجم مكتب التدقيق	0.444	2.759	0.008
وجود لجنة التدقيق	-0.082	-0.604	0.549
حجم مجلس الإدارة	0.089	0.649	0.519
نسبة الأعضاء المستقلين	0.081	0.576	0.567
الفصل بين المنصبين	0.229	1.706	0.095
عدد الفروع	-0.269	-2.027	0.048
حجم الشركة	0.019	0.117	0.908
الرافعة المالية	0.565	3.161	0.003
نسبة العائد على الملكية	0.168	1.214	0.231
نسبة ملكية كبار المساهمين	0.244	1.556	0.126
نسبة ملكية المؤسسات	-0.278	-1.630	0.110
F- value		2.322	
Sig.		0.003	
D-W		2.5489	

ويتضح من الجدول ما يلي:

- هناك علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(1%) بين حجم مكتب التدقيق ومستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.008) مما يشير إلى أن الشركات تتعامل مع مكاتب تدقيق كبيرة يكون مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات لديها أكبر من تلك الشركات التي تتعامل مع مكاتب تدقيق صغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- كما أشارت النتائج أن هناك علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(5%) بين عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية وبين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.048) مما يعني أن الشركات التي لديها فروع أكثر يكون مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات لديها أقل من تلك التي لديها فروع أقل.

- وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(1%) بين الرافعة المالية والتي تمثل نسبة مجموع الإلتزامات مقسومة على مجموع أصول الشركة وبين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.003) وهذا يبين أن زيادة مديونية الشركة يجعل الشركة أكثر إفصاحا عن حوكمة الشركات، وأن الشركات التي يرتفع بها التمويل الخارجي تكون أكثر إفصاحا عن حوكمة الشركات من تلك التي يكون تمويلها الخارجي أقل.

- كما تشير نتائج تحليل الإنحدار إلى عدم وجود أي علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى(5%) بين كل من: (وجود لجنة التدقيق، وحجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، وحجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها، ونسبة العائد على الملكية، ونسبة كبار المساهمين، ونسبة ملكية المؤسسات) وبين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، حيث أن التغير في هذه العوامل لا يؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- وقد تم استخدام التباين المفسر R Square لمعرفة مدى قدرة العوامل المستقلة مجتمعة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات)، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

أثر التباين المفسر للعوامل المستقلة على المتغير التابع

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.497	0.357	0.233	0.166901

يتبين من الجدول أعلاه أن التباين المفسر R Square بلغ (0.233) مما يعني أن كل العوامل المستقلة مجتمعة توثر تأثيراً إيجابياً على الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية، وأن هذه العوامل تفسر ما مقداره (24%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات)، وأن هناك (76%) من التغيرات التي تحدث في الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات تحدث نتيجة متغيرات أخرى غير محددة، وهذا يبين أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات للمستثمرين لتفسير التغيرات التي تحدث على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات.

4-5 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل نموذج الإنحدار المتعدد فقد تبين أن الشركات التي تتعامل مع مكاتب تدقيق كبيرة تقوم بالإفصاح عن حوكمة الشركات بشكل أكبر مقارنة بالشركات التي لا تتعامل مع مكاتب تدقيق كبيرة، وأن الفصل بين منصب الرئيس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وعدد فروع الشركة الداخلية والخارجية، ونسبة الرافعة المالية لها تأثير على مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناءاً على نتائج تحليل الإنحدار المتعدد يمكن اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة التالية:

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يتم رفض الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وحجم مكتب التدقيق" حيث توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بان مكاتب التدقيق الكبيرة تهتم بجودة المعلومات المحاسبية، وتمتاز بكفاءة الأداء وبتقديمها خدمات متميزة وعالية الجودة، وان الشركات التي تتعامل معها تكون حريصة على تلبية متطلبات هذه الشركات لإصدار تقرير التدقيق وبالتالي تقوم بالإفصاح عن كل المعلومات التي قد تؤثر على قرار المستثمر ومتخذي القوائم المالية ومنها ما يتعلق بحوكمة الشركات، وتتعارض مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وحجم مكتب التدقيق.

الفرضية الثانية: يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة ووجود لجنة تدقيق" وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Akhtaruddin *et. al.*2009)، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (شراطي، 2010)، و(أبو قمر، 2010)، و(Al-Shammari and Al-

Sultan,2010) التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%) بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ووجود لجنة تدقيق.

الفرضية الثالثة: يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن الحوكمة وحجم مجلس الإدارة" وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة بينهما، وتتعارض مع نتائج دراسة (Akhtaruddin *et. al.*2009)، و(Abor and Biekpe, 2007) التي توصلت إلى وجود علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وحجم مجلس الإدارة.

الفرضية الرابعة: يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجلس الإدارة وتتعارض مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، و(آل غزوي، 2010)، و(Akhtaruddin *et. al.*2009) والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجلس الإدارة.

الفرضية الخامسة: يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات والفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة"، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، التي توصلت إلى وجود علاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرضية السادسة: يتم رفض الفرضية الفرعية السادسة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وعدد فروع الشركة الداخلية والخارجية" حيث توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (5%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بان الشركات التي لها فروع تكون لديها عمليات مالية كبيرة ومعقدة وتحاول الحد من الإفصاح من اجل كسب ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية السنوية وخاصة ما يتعلق بحوكمة الشركات، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

الفرضية السابعة: يتم قبول الفرضية الفرعية السابعة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وحجم الشركة المتمثل بإجمالي أصولها" وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، وتتعارض مع نتائج دراسة (آل غزوي، 2010)، و(الكراسنة، 2010)، والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وحجم الشركة.

الفرضية الثامنة: يتم رفض الفرضية الفرعية الثامنة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات والرافعة المالية للشركة" حيث توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بان الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي في تمويل أصولها تقوم بالإفصاح في تقاريرها السنوية بشكل كبير وخاصة عن حوكمة الشركة وذلك لكسب ثقة المستثمرين والممولين حول الإدارة الجيدة من خلال شفافية الإدارة ومصداقيتها والتأكيد على الإستمرارية وقدرة الشركة على

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تسديد ديونها في المستقبل، وتتعارض هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين الرافعة المالية للشركة.

الفرضية التاسعة: يتم قبول الفرضية الفرعية التاسعة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة العائد على حقوق الملكية" حيث أن هناك علاقة ايجابية لكنها غير دالة إحصائياً ويمكن تفسير ذلك أن الشركات التي لها عائد أعلى تقوم بالإفصاح وخاصة عن حوكمة الشركات لتظهر للمستثمرين قدرة الشركة على تحقيق أعلى أداء مع الإفصاح الجيد عن ممارسات حوكمة الشركة وذلك لزيادة ثقتهم بالشركة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010)، التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة العائد على حقوق الملكية.

الفرضية العاشرة: يتم قبول الفرضية الفرعية العاشرة والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة ملكية كبار المساهمين التي تزيد ملكيتهم عن (5%) من أسهم الشركة"، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (شراطي، 2010).

الفرضية الحادية عشر: يتم قبول الفرضية الفرعية الحادية عشر والتي تنص على "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات ونسبة ملكية الموسسات في أسهم الشركة"، حيث أن هناك علاقة سلبية لكنها غير دالة إحصائياً ويمكن تفسير ذلك أن الشركات تقوم بالاستثمار في العديد من الشركات ويعتبر ذلك من أبرز نشاطاتها،

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتكتسب بذلك القدرة والخبرة الكافية لمراقبة أداء الشركات التي تستثمر بها، حيث كلما زادت نسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة ينخفض بذلك مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية وخاصة الإفصاح عن حوكمة الشركات.

ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يبين الجدول رقم (10) مُلخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تم استخدامها في نموذج الدراسة، ويبين كذلك مستوى دلالة الإحصائية لكل فرضية، والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة من قبول أو رفض للفرضية التي تم استخدامها.

الجدول رقم (10)
ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	المتغير المستقل	**مستوى الدلالة الإحصائية Sig.**	نتيجة اختبار الفرضية
الفرضية الفرعية الاولي	حجم مكتب التدقيق	0.008	رفض
الفرضية الفرعية الثانية	وجود لجنة التدقيق	0.549	قبول
الفرضية الفرعية الثالثة	حجم مجلس الإدارة	0.519	قبول
الفرضية الفرعية الرابعة	نسبة الأعضاء المستقلين	0.567	قبول
الفرضية الفرعية الخامسة	الفصل بين المنصبين	0.095	قبول
الفرضية الفرعية السادسة	عدد الفروع	0.048	رفض
الفرضية الفرعية السابعة	حجم الشركة	0.908	قبول
الفرضية الفرعية الثامنة	الرافعة المالية	0.003	رفض
الفرضية الفرعية التاسعة	نسبة العائد على الملكية	0.231	قبول
الفرضية الفرعية العاشرة	نسبة ملكية كبار المساهمين	0.126	قبول
الفرضية الفرعية الحادية عشر	نسبة ملكية المؤسسات	0.110	قبول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويظهر الجدول السابق بأنه تم رفض ثلاث فرضيات كانت دالة إحصائياً، وقبول ثماني فرضيات كانت غير دالة إحصائياً في هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 نتائج الدراسة

6-2 التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السادس

نتائج وتوصيات الدراسة

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية للشركات الخدمية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ومعرفة أثر عناصر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتي تم بناءاً عليها وضع التوصيات.

6-1 نتائج الدراسة:

1- بلغ مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات للشركات الخدمية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي (46.2%) وهي نسبة منخفضة ومتفاوتة بين الشركات.

2- يعتبر حجم مكتب التدقيق والرافعة المالية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى(1%)، بينما يعتبر حجم الشركة ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أقل العوامل تأثيراً على مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات.

3- وجود علاقة ارتباط ايجابية بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين كل من حجم مكتب التدقيق، والفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجلس الإدارة، والرافعة المالية، بينما العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين عدد فروع الشركة الداخلية والخارجية كانت سلبية.

4- عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح الإختياري عن حوكمة الشركات وبين متغيرات الحوكمة الأخرى المتمثلة بكل من (وجود لحنة تدقيق، حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، حجم الشركة، نسبة العائد على الملكية، نسبة كبار المساهمين، ونسبة ملكية المؤسسات) فلم تظهر النتائج أية علاقة بينهما.

5- بالرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تلزم الشركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجنة تدقيق، والفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة إلا أن النتائج وجدت أن (17) شركة لم تشكل لجان تدقيق، و(13) شركة لا تزال تجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

6-2 التوصيات:

1- إجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة.

2- بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وزيادة الوعي في الكشف عن المعلومات الإختيارية في الشركات المساهمة العامة.

3- فرض عقوبات على الشركات التي لم تقم بالإفصاح الكامل عن المعلومات التي قد تؤثر على قرار المستثمر.

4- ضرورة التزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بمبادئ الحاكمية المؤسسية والذي بدوره سيعمل على تحسين الأداء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- زيادة شفافية السوق الاردنية من خلال إضافة قيود على حوكمة الشركات.

6- زيادة اهتمام جمعية المحاسبين الاردنيين القانونيين و سوق عمان المالي بالإفصاح الإختياري، ومنح حوافز للمديرين لتشجيعهم على الإفصاح الإختياري.

7- إعطاء عملية حوكمة الشركات الاهتمام الأكبر من قبل جميع الجهات الاقتصادية والقانونية والمحاسبية وتعزيز الرقابة بأنواعها الداخلية والخارجية، وذلك لضمان استمرار النشاط الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو حمام، ماجد إسماعيل. (2009) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير .الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو قمر، مريم. (2010) دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات المساهمة العامة": دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن .
- اتحاد المصارف العربية،2003. الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا، بيروت، لبنان.
- آل غزوي، حسين عبد الجليل.(2010) حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- بركات، محمد إبراهيم.(2005) الأخلاق والإفصاح: ورقة عمل بعنوان مدخل مقترح في ظل التحكم المؤسسي قسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الزيتونة الأردنية.
- بلتاجي، عقل. الحكمة الحديثة في منطقة العقبة الخاصة، سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة ،2003ص 1
- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الجازي، عمر مشهور حديثة.(2007) حوكمة الشركات في الأردن، المركز الأردني لتسوية النزاعات.
- الحسن، ميلينا فايز. (2009) الإفصاح الإختياري لدى الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان : دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- درويش، عدنان. (2007) حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.
- الريحاوي، مها محمود رمزي. (2008) الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24.
- شراطي، سميرة عمران. (2010) الإفصاح عن حوكمة الشركات في التقارير المالية السنوية ومحدداته: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الصفار، هادي رضا. (2009) مبادئ المحاسبة المالية القياس والاعتراف والإفصاح. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1 عمان، الأردن.
- العايدي، بلال فائق. (2010) أثر فاعلية حاكمية الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن
- عمار، بن عيشي. سامي، عمري . (2009) تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم والاقتصاد، الجزائر.
- العمري، أحمد محمد. سويدان، ميشيل سعيد. عبده، سوزان. (2007) الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ميدانية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 44، العدد 2، ص ص 41-85

- الكراسنة، حذيفة محمود. (2010) حوكمة الشركات وأثرها على أداء الشركات ": حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن
- مارق، محمد سعد. (2009) قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد23، ص ص:131-174.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، تأسيس حوكمة في الأسواق الصاعدة، مصر، القاهرة.
- المنزوع، زايد علي عبد الخالق.(2009) حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن .
- هيئة الأوراق المالية. (2007) دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، عمان، الأردن .
- الوزير، جهاد خليل. (2007) دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقراء الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.
- يوسف، محمد حسن. محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، (2007).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع الأجنبية :

- Abed, Suzan. Al-Attar, Ali. Suwaidan, Mishiel. (2012), "Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence "International Business Research Vol. 5, No. 1; January 2012.
- Abor, Joshua. Biekpe, Nicholas.(2007)" Corporate governance Ownership Structure and Performance of SMEs in Ghana: Implications for Financing Opportunities" *Emerald Group Publishing Limited* VOL. 7 NO. 3 2007, pp. 288-300.
- Akhtaruddin, Mohamed. Hossain, Monirul Alam .Hossain, Mahmud .and Yao, Lee. (2009) "Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports Of Malaysian Listed Firms" JAMAR, Vol. 7 · Number 1 ·
- Al-Shammari, Bader. Al-Sultan, Waleed. (2010)" Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait" International Journal of Disclosure and Governance Vol. 7, 3, 262–280.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- Aras, Guler. Crowther, David (2010), A Handbook of Corporate Governance and Social Responsibility, MPG Books Group, UK.
- Büyüksalvarcı, Ahmet. Abdioglu, Hasan.(2010) " Corporate Governance, Financial Ratios and Stock Returns: An Empirical Analysis of Istanbul Stock Exchange (ISE)" International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887 Issue 57 (2010).
- Center for International Private Enterprise (CIPE), 2008, Corporate Governance for Emerging Markets. Internet Source:http://www.cipe.org/sites/default/files/publicationdocs/CG Toolkit0808.pdf 22/04/2012.
- Collett, Peter. Hrasky, Sue. (2005) "Voluntary Disclosure of CorporateGovernance Practices by Listed Australian Companies" Blackwell Publishing Ltd 2005. *Volume 13 Number 2 March.*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- Fawzy, S. (April 2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies.
- Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- Gordon, Lawrence. Loeb, Martin. Sohail, Tashfeen. " Market Value of Voluntary Disclosure Concering Information Security "MIS Quarterly Vol. 34 No. 3, pp. 567-594/September 2010
- OECD.(2004) Principle and Annotation on Corporate Governance
- Pergola, Teresa. Joseph, Gilbert. (2011)" Corporate Governance and Board Equity Ownership" *Emerald Group Publishing Limited*, VOL. 11 NO. 2, pp. 200-213.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- Prencipe, Annalisa.Bar–Yosef, Sasson. (2008)"Corporate Governance and Earnings Management in Family– Controlled companies" *Journal of Accounting, Auditing & Flinance*. pp 199–227.
- Sharma, Reema. Singh, Fulbag. (2009)" Voluntary Corporate Governance Disclosure: A Study of Selected Companies in India" *The Icfai University Journal of Corporate Governance*, Vol. VIII, Nos. 3 & 4.
- Solomon, Jill. Solomon, Aris. (2004), Corporate Governance and Accountability, John Wiley & Sons Ltd, England.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الملاحق

الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان عينة الدراسة

كشف الإفصاح الإختياري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق رقم (1)

الشركات المدرجة في بورصة عمان ذات عينة الدراسة

الخدمات الصحية

البلاد للخدمات الطبية

الدولية للاستثمارات الطبية

المجموعة الاستشارية الاستثمارية

مستشفى ابن الهيثم

الدولية للاستثمارات الطبية

الخدمات التعليمية

العربية الدولية للتعليم والاستثمار

مدارس الاتحاد

البتراء للتعليم

الزرقاء للتعليم والاستثمار

الإسراء للتعليم والاستثمار

فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية

الفنادق و السياحة

العربية الدولية للفنادق

التجمعات للمشاريع السياحية

الفنادق والسياحة الأردنية

البحر المتوسط للاستثمارات السياحية

زارة للاستثمار القابضة

سرى للتنمية والاستثمار

الشرق للمشاريع الاستثمارية

الدولية للفنادق والأسواق التجارية

الأردن لتطوير المشاريع السياحية

وادي الشتا للاستثمارات السياحية

الركائز للاستثمار

النموذجية للمطاعم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النقـــل

السلام الدولية للنقل والتجارة

النقليات السياحة الأردنية /جت

المقايضة للنقل والاستثمار

الخطوط البحرية الوطنية الأردنية

الثقة للنقل الدولي

الأردنية للاستثمار والنقل السياحي / الفا

مسافات للنقل المتخصص

الخطوط الجوية الملكية الأردنية- عالية

المتكاملة للنقل المتعدد

مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي

الفاتحون العرب للصناعة والتجارة

المجموعة المتحدة للنقل البري

التكنولوجيا و الاتصالات

الاتصالات الأردنية

الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير

الإعلام

المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي

الأردنية للصحافة والنشر /الدستور

الطاقة والمنافع

الكهرباء الأردنية

مصفاة البترول الأردنية /جوبترول

كهرباء محافظة اربد

البترول الوطنية

الخدمات التجارية

المركز الأردني للتجارة الدولية

التسهيلات التجارية الأردنية

الأهلية للمشاريع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتخصصة للتجارة والاستثمارات
الأردنية للاستثمارات المتخصصة
الأسواق الحرة الأردنية
بندار للتجارة والاستثمار
درويش الخليلي و أولاده
مجموعة أوفتك القابضة
الجنوب للإلكترونيات
نوبار للتجارة والاستثمار
إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة
الجميل للاستثمارات العامة
آفاق للطاقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملحق (رقم2)

كشف الإفصاح الإختياري

1. موجز عن تاريخ الشركة
2. هيكل الشركة
3. الأنشطة الرئيسية للشركة
4. بيان عن إستراتيجية الشركة وأهدافها
5. الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف الشركة وإستراتيجيتها
6. بيان الأهداف التشغيلية والإستراتيجية
7. الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف التشغيلية و الإستراتيجية
8. استراتيجيات لتحسين الأداء
9. أسماء المساهمين الرئيسيين
10. أسماء جزء من المساهمين
11. قائمة الإدارة
12. الأسهم المملوكة من قبل إدارة الشركة
13. أعمار المديرين
14. المؤهلات العلمية للمديرين التنفيذيين
15. المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين
16. المؤهلات العلمية للمديرين غير التنفيذيين المستقلين
17. الخبرات لدى المديرين التنفيذيين
18. الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين
19. الخبرات لدى المديرين غير التنفيذيين المستقلين
20. مكافأة أعضاء مجلس
21. تكلفة السلع المباعة للفترة
22. الأرباح التشغيلية / الخسائر قبل المكاسب والخسائر غير العادية
23. تفاصيل مصاريف التشغيل
24. الموجودات المتداولة وتكوينها
25. المطلوبات المتداولة وتكوينها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

26. مصادر المواد الخام
27. سياسة توزيعات الأرباح
28. الأرباح المحتجزة
29. القروض المصرفية والرهن العقاري واستخداماتها
30. معلومات العملات الأجنبية
31. الموجودات غير الملموسة
32. السياسات المتعلقة استهلاك الأصول غير الملموسة
33. نسب السيولة
34. نسبة الدين / حقوق المساهمين نسبة
35. العائد على رأس المال العامل
36. العائد على حقوق المساهمين
37. المركز المالي المقارنة لمدة ثلاث إلى خمس سنوات أو أكثر
38. توزيع أرباح للسهم العادي للفترة
39. الأسواق الرئيسية للمنتجات
40. معلومات عن سعر السهم
41. مناقشة النتائج التشغيلية للشركة للسنوات الماضية
42. التفسير المقدم من أجل التغيير في المبيعات
43. التفسير المقدم من أجل التغيير في دخل التشغيل / صافي الدخل
44. التفسير المقدم للتغيير في حصتها في السوق
45. مناقشة الوضع التنافسي للشركة
46. مناقشة تطوير منتجات جديدة
47. اقتناء والتخلص من الأصول الثابتة
48. النفقات الرأسمالية للفترة
49. توقعات الأرباح في المستقبل
50. توقعات المبيعات في المستقبل
51. توقعات التدفقات النقدية
52. النفقات الرأسمالية المخطط لها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

53. مجموع عدد العاملين في الشركة
54. فئة من الموظفين حسب نوع الجنس
55. سياسة تدريب الموظفين
56. عرض المعلومات المالية على شكل رسومات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract of study in English

Alnserat, Forsan Abdullah.Voluntary Disclosure and Corporate Governance for Service Companies Listed in Amman Stock Exchange. Master Thesis, University of Yarmouk. 2012.

(Supervisor: Prof. Mahmoud Hassan Qaqish).

This study aimed to identify the level of Voluntary disclosure for corporate governance in the annual financial reports, in addition to the knowledge of the impact number of factors (the size of the Board Directors, the proportion of independent members, the presence of the Audit Committee, the concentration of ownership, ownership structure, the size of the Office of Audit, the degree of separation between the Prime Governing Council and the General Manager, the degree of complexity of the company's operations, the size of the company, leverage of the company, profitability of the company, concentration of ownership and the percentage ownership of institutions in the company) on this disclosure: was the application of this study on a sample of companies contributing to the Jordanian service listed on the Amman Stock Exchange , the number of (58) companies in year 2010. Achieve the objectives of the study was developing an index of disclosure of corporate governance has a (56) an items of information relating to governance with all optional data has been developed a model of the decline of the multi-which included number of independent variables, the level of disclosure of corporate governance as dependent variable. We have shown the results of regression analysis level of Voluntary disclosure for corporate governance for companies' service listed at the Amman Financial Market (46.2%) which is lowest varied between companies.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The research of study showen that the size of office audit and the leverage of the most important factors affecting to the level of Voluntary disclosure for corporate governance, while the size of proportion company is independent members on the board less influential factor at the level of Voluntary disclosure for corporate governance.

Study showen that there is positive significant correlation coefficient between the level of Voluntary disclosure for corporate governance and between each size of the audit office, leverage, relationship between the level of disclosure Optional for corporate governance, the number of branches of the company's internal , external, were negative, the lack of correlation between the level of Voluntary disclosure for corporate governance and the variables of governance,such as (the presence of Hannah Auditing. the size of the board of directors, the proportion of independent members, the size of the company, the rate of return on the property, the proportion of major shareholders, and the percentage ownership of institutions). The study recommended about further of studies that take a number of aspects and variables that are not covered by this study.

Keywords: corporate governance - Voluntary disclosure – service companies listed on the Amman Stock Exchange

© Arabic Digital Library-Yarmouk University